

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ... خاصة بالأعضاء

العدد الثاني والعشرون السنة الثامنة والعشرون نوفمبر (النصف الثاني) ١٩٩٢

رأينـا

بسم الله الرحمن الرحيم

الصَّدْمَة

■ الموقف يستدعي صدمة. بهذه الجملة ابتدأ اجتماع القيادة الفلسطينية، لتقويم مسيرة التسوية بعد مرور عام ويزيد على مؤتمر مدريد. وكان لابد ان يصل النقاش والبحث الى تحديد نوع الصدمة وحجمها وتوقيتها، بحيث لا تشكل ردة فعل عكسية، تؤثر سلبيا على مصلحة الشعب الفلسطيني.

لم تكن فكرة الانسحاب من عملية التسوية، وادارة الظهر بدون تبرير او تفسير واردة. كما ان فكرة الاستمرار في المفاوضات، على الرغم من كل ما جرى او يجري او سيجري مستقبلا في السياق الراهن، كانت مرفوضة ايضا. وقد صنفت وكأنها نتيجة اذعان او ادمان ، لا يمكن لقيادة الشعب الفلسطيني ان تقرها.

وتم تعليق اتخاذ القرار بشأن حضور الجولة الثامنة.. التي حدد لها موعد السابع من ديسمبر، او عدم الحضور سواء بتعليق المشاركة او بتاجيل الموعد، حتى تتسلم ادارة كلينتون رسميا متابعة مسيرة التسوية.

كان الاعلان عن تعليق القرار ضروريا ، حيث كانت بعض التصريحات التي تستبق الاحداث، تتسرب الى الصحف. ومن شأن ذلك ان يسيء الى مصداقية القيادة وجديتها.

لقد اشتمل تقويم مسيرة التسوية، منذ افتتاح مؤتمر مدريد، وحتى نهاية الجولة السابعة. وكانت اوضح جملة، تعبر عن طبيعة ما جرى خلال عام ويزيد، هي: (ان المفاوضات لم تبدأ بعد).

اذن، فقد مرت سنة كاملة من حوار الطرشان، وهي السنة التي كان من المقرر، حسب رسالة الدعوة، ان تنتهي خلالها المرحلة الاولى من المفاوضات، لتبدأ المرحلة الانتقالية المؤقتة، باعتبارها المعبر المؤدي الى الحل الدائم، الذي يشمل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من ارضنا المحتلة بما فيها القدس الشريف.

لقد دخلنا المفاوضات في ظروف ما قبل مدريد، ظروف ما بعد حفر الباطن، والمخطط الخبيث، الذي كان يهدف الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن عملية التسوية، تمهيدا لتصفيتها. وكانت الشروط المجحفة التي فرضت علينا، واستطعنا تجاوز اعصارها المهلك، لنثبت للعالم اجمع، وفي مقدمتهم من وضعوا هذه الشروط، ان شعبنا في الارض المحتلة، ووفدنا المفاوض الشجاع من ابناء الارض المحتلة، هم طليعة نضالية صامدة من طلائع منظمة التحرير الفلسطينية. وان وحدة شعبنا في الداخل والخارج، وحدة لاتنفصم. وان منظمة التحرير الفلسطينية

البقية ص 22

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

الحلقة السادسة

■ تناول الباب الخامس من نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية مهام وصلاحيات رئيس اللجنة ونائبه. وهو امر لا يشكل اضافة لمهام وصلاحيات اللجنة ولكنه في نطاقها. اذن أن التناول هنا يتم على اساس التنظيم الداخلي لأعمال اللجنة وليس على اساس الاضافة الى مهامها وصلاحياتها.

وهو الامر الذي يفسر اناطة باب خاص لهذا الموضوع مستقلا عن الباب الذي سبقه. كذلك كان من الممكن ان يأتي موضوع الباب الخامس بعد الباب الخاص بتشكيل اللجنة. ولكن تخصيص هذا المكان له انما يعبر عن انه نتاج طبيعي للبابين معا الثالث والرابع أي تشكيل اللجنة ومهامها وصلاحياتها.

وقد تضمن هذا الباب المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ونصها:

"مادة (١٢) يمارس رئيس اللجنة المهام والصلاحيات التالية:

أ - رئاسة اجتماعات اللجنة العادية والاستثنائية والدعوة لها.

ب - التوقيع على الكتب والقرارات الصادرة عن اللجنة الى الجهات المختصة.

ج - التوقيع على أوامر الصرف والمهمات الخاصة باعمال اللجنة.

ك - مناقشة القضايا التي تعدها اللجنة مع الجهات المعنية في الحركة.

هـ - الاشراف على متابعة وتنفيذ المهام الخاصة باللجنة وتنسيق الاعمال الادارية المتعلقة بها.

و - اعداد جدول الاعمال.

مادة (١٣): يتولى نائب رئيس اللجنة مهام وصلاحيات الرئيس أثناء غيابه".

ولدى قراءة نص هاتين المادتين معا لابد من ملاحظة ذلك التمايز الذي سبقت الاشارة اليه بين رئيس اللجنة ونائبه من حيث الحصانة المعطاه لرئيس اللجنة كونه منتخبا بصورة خاصة ومنفردة من قبل المؤتمر العام أو حتى بصورة استثنائية من قبل المجلس الثوري لهذه المرة استنادا على قرار من المؤتمر العام الخامس.

وعليه فان نائب رئيس اللجنة يستمد حصانته من الحصانة العامة للجنة واعمالها، بينما تستمد اللجنة ككل جزءا من حصانتها نتيجة لحصانة رئيسها في الاساس.

ويبدو أن نص المادة (١٣) قد جاء ليسحب مقدارا من الحصانة الى نائب الرئيس لدى قيامه بمهام الرئيس اثناء غيابه. وهي الحصانة التي يتمتع بها باسم اللجنة اساسا وليس في داخلها.

فموقف الرئيس داخل اللجنة يختلف عن موقف نائبه، اذ أن الرئيس يستمد حصانته من خارجها في الاساس.

من هنا يرد السؤال هل يمكن للجنة أن تجتمع في غياب رئيسها ؟ من المنطقي والواجب أن نجعل الجواب ايجابيا لكي لا تتعطل اعمال اللجنة ومهامها نتيجة لاي طارىء قد يطرأ لرئيسها وهو الامر الذي لمسته المادة (١٣) بشكل ضمني كما عالجه الباب السادس بشكل صريح.

وبالنسبة للمادة (١٢) فان جميع بنودها واضحة ومحددة المعاني تقريبا، مع ضرورة الملاحظة في البند (و) ان صلاحية رئيس اللجنة ونائبه في حال غيابه هي اعداد جدول الاعمال وليس اقراره، والاعداد بهذه الصيغة يحمل معنى تقديم مشروع جدول الاعمال ولا يحمل معنى اقرار جدول الاعمال.

ومن المنطقي أن تقوم اللجنة بمناقشة المشروع وان يكون لها حق الاضافة أو الحذف منه قبل اقراره.

ولو لم تأت المادة (١٣) لتسحب جميع صلاحيات ومهام الرئيس المنتخب من قبل المؤتمر العام وفقا للنظام الى نائبه المنتخب من قبل اللجنة ذاتها. لاعتبر الكثير من بنود المادة (١٢) حصرا من صلاحيات الرئيس.

اي لأمكن الاعتبار وفقا لذلك ان اعداد جدول الاعمال يعني تقريره من قبل الرئيس ، وان الاجتماعات لا تتم بدون الرئيس سواء العادية او الاستثنائية، وربما بشكل خاص الاستثنائية منها استنادا لنصوص لاحقة في المادتين (١٤) و(١٥).

ان نص المادة (١٣) هو الذي منع الانصراف الى هذه المعاني وثبت امكانية الاجتماع بدون الرئيس كما ثبت الحق في مناقشة جدول الاعمال.

لكن المشكلة تبرز في حال الخلاف بين اللجنة ورئيسها وهو الامر الذي يقتضي العودة الى المجلس الثوري نظرا للوضعية الخاصة التي يتمتع بها رئيس اللجنة عن باقي اعضائها. ويستطيع ان يتصرف المجلس الثوري حيال الرئيس هنا وفقا للاصول على قياس ما يتصرف به حيال الاطر أو الاشخاص المنتخبين لمواقعهم من قبل المؤتمر العام مباشرة. اما حيال باقي اعضاء اللجنة فانه يتصرف وفقا للاصول المتبعة حيال كل الذين ينتخبهم المجلس للجانه أو مهامه.

ان ذلك يعني انه في حال الخلاف لا تستطيع اللجنة ان تبت بأمر رئيسها.

ويبقى السؤال هل ناخذ نص المادة (١٢) على سبيل الحصر، أم نأخذه بمعنى ابراز الصلاحيات الاساسية؟ يفترض منطق النصوص أن تؤخذ هذه الصلاحيات والمهام لرئيس اللجنة ونائبه الواردة في المادة (١٢) على سبيل الحصر، ويمكن الوصول الى اي توسع انطلاقا من هذه النصوص أي تأسيسا عليها وهو الامر الذي تتيحه مرونة النصر وسعته.

يتضح من مواد هذا النظام أن كون رئيس اللجنة منتخبا من قبل المؤتمر العام وفقا للنظام الاساسي، لم ينعكس سوى في ميزة الحصانة الخاصة التي أرادها النظام.

ولدى العودة الى مجمل صلاحيات ومهام اللجنة الواردة في الباب الرابع من نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية، فان هذا النظام لم يتطرق الى حدود سلطات اللجنة من حيث قدرتها على رد بعض الاجراءات أو القرارات. ويبدو ان السر في ذلك كون اللجنة تمارس مهمتها باسم المجلس الثوري، وهو ما قد يعني ترك هذا الامر للمجلس كي يبت فيه. الا أن من المنطق والضروري عدم انتظام اجتماعات المجلس في بعض الامور الضرورية والطارئة خاصة و ان للجنة الحق في أن تلتئم في اجتماع طارىء حيال مثل هذه الامور.

اذن لا يوجد ما يمنع أن يكون للجنة بعض السلطات التي لم يتطرق لها نظامها مثل سلطة رد بعض الاجراءات أو القرارات أو وقفها أو وقف تنفيذها ولو بشكل مؤقت والى ان يجتمع المجلس الثوري ويبت بشأنها بالمصادقة على قرار اللجنة الخاص بذلك أو برد هذا القرار.

ويفترض أن يكون محل هذه السلطة تلك الامور البينة والتي يعني الاستمرار في تنفيذها عدم القدرة على رد الامور الى نصابها فيما بعد. وهذا الامر يطرح سؤالا حول مدى السلطة الالزامية للجنة حيال اللجنة المركزية أو المجلس الثوري. اذ يفترض في هذه اللجنة أن تمثل سلطة المجلس الثوري اثناء عدم انعقاده في أمور اختصاصها وصلاحياتها، وان تصادق على قراراتها المنطلقة من هذا التمثيل في المجلس الثوري لدى اول انعقاد لاحق له، وذلك لكي لا تتعطل آليات العمل المستند الى الحكمة من وجود هذه اللجنة أساسا.

أما بالنسبة للمجلس فان افتراض انتخاب رئيس اللجنة من قبل المؤتمر العام يعطيه. ويعطي لجنته بعض الصلاحيات والدور لالزام المجلس بالتقيد بقرارات المؤتمر وتنفيذها وفي مقدمتها النظام الاساسي.

ان السؤال الذي يطرح نفسه أنه في حالة مخالفة قرارات المجلس الثوري للنظام أو لقرارات المؤتمر العام ما هو دور اللجنة؟ وكذلك في حال التقصير أو عدم الاقبال على تنفيذ تلك القرارات ومقتضيات النظام من قبل المجلس.

صحيح ان سلطة الرقابة في الاساس للمجلس الثوري وفقا للنظام. ولكن انتخاب رئيس لجنة الرقابة من قبل المؤتمر العام يعطيه اختصاصا ودورا في تفعيل رقابة المجلس من أجل تطبيق قرارات المؤتمر والالتزام بها.

وبشكل اولي وأساسي لا يوجد ما يمنع اللجنة من ان تتخذ المواقف اللازمة من اجل تنفيذ قرارات المؤتمر وفروضه والنظام الاساسي من قبل المجلس. بل ان من واجبها ان تحض المجلس على ذلك في كل جلسة من جلساته.

ولكن المطلوب والسؤال هو حول المؤيدات لتلك القدرة في حال اصرار المجلس على عدم التقيد أو التنفيذ أو في حال فشله وعجزه.

من الواضح ان النظام الاساسي لم يعط هذه اللجنة على سبيل المثال حق دعوة مؤتمر عام استثنائي أو مجلس عام حيال المخالفات الخطيرة التي يرتكبها أو لا يمنعها المجلس الثوري. ولكن يفترض من طبيعة دورها وتشكيلها أن تتمتع ببعض السلطات التي تعزز قدرتها الالزامية بهذا الخصوص، وهو الامر الذي لم تعكسه بشكل مباشر أو واضح نصوص النظام الخاص بها.

ان على اللجنة عن طريق الممارسة وتكريس أعراف وتقاليد عملها أن تتلافى نتائج صمت النظام عن بعض مناحي دورها وسلطاتها الطبيعية ليكون ذلك بمثابة الاستكمال العملي والواقعي لهذا النظام ■

موضوعات من الانتفاضة
(٢٨)

ملاحظات على الوضع التنظيمي في الارض المحتلة بعد مرور عام على مؤتمر مدريد

■ قبل أكثر من عام بقليل انعقد مؤتمر مدريد. وقد انعكس انعقاد المؤتمر على شباب "فتح" في الداخل، كما هو الحال في الخارج ايضا، على شكل حالة من القلق والارتباك، والخوف من المستقبل. فكان المرء في حينه يجد نفسه منقسما على نفسه ازاء تقييم ما يحصل، وكانه يعاني من حالة من الانفصام.

ولم يكن هذا الأمر مستغربا بل كان طبيعيا جدا، فطبيعة الحدث، والظروف التي أدت اليه والموضوع المطروح (مستقبل القضية الفلسطينية)، والجهات التي ترعى المؤتمر،... الخ. كلها كفيلة بوضع المناضل في أشد حالات القلق والشك. فأمريكا التي خرجت للتو من حرب الخليج مثلا، والتي دمرت فيها طاقات الأمة وأوصلتها الى ماهي فيه من ضعف وتمزق وهوان، هي نفسها التي ترعى المؤتمر وتشرف عليه. ان كل هذه المسائل وغيرها لا تسمح للمناضل بالشعور بالامان والاطمئنان للمستقبل، ومما يزيد الطين بلة ان المناضلين أصبحوا مضطرين الى الدفاع عن مقولات ومواقف كانت في نظرهم قبل ذلك تعني الخيانة، وبدون أدنى شك فان مجرد انعقاد مؤتمر مدريد قد أوقع التنظيم وقيادته في أزمة، سببها كل ما ذكر، كما انه وضع القيادة التنظيمية أمام تحد كبير يتعلق بابتداع آليات وهياكل عمل، وبنى تخدم المواجهة، وتراعي المتغيرات التي رأى فيها البعض خروجا عن تقاليد فتح، بينما انخرط فيها البعض الآخر. ولم يكن هذا الأمر سهلا في البداية، وفي مواجهة متغير على هذا النحو من الخطورة، فجاءت الخطوات مرتبكة، والمواقف مترددة، بل متناقضة في أحيان كثيرة، وقد ترك هذا الأمر آثاره السلبية البالغة على التنظيم احباطا وشكوكا واختلالا وتخبط. كما أنه وفي نفس الوقت أدى الى تحفيز كثير من المناضلين على المواجهة، فجاء العام الأول من مدريد كعام مميز على مستوى الأعمال البطولية وعمليات المواجهة التي عمت الوطن طولا وعرضا على الرغم من حالة الاحباط والقلق السائدة.

وقد ساهمت السياسة التي اتبعها العدو في هذه المرحلة، في زيادة حالة الارتباك، ففي الوقت الذي سمح فيه باعطاء هامش للعمل العلني، كما سمح (او غض الطرف) بتشكيل واعلان اللجان السياسية مثلا فانه شن وفي نفس الوقت أقسى وأوسع حملات القتل والاعتقال للمناضلين والمطاردين (النواة الصلبة للانتفاضة)، ولم يكن يهدف من وراء ذلك الى زيادة درجة الارتباك داخل صفوف التنظيم فقط وانما لدفع المناضلين الى الخروج من مكانهم تحت الضغط من جهة وتحت اغراء العمل العلني من جهة أخرى وقد نجح في بعض الاحيان.

وقد وجد المناضلون أنفسهم ازاء موقف يتطلب منهم خطة مزدوجة الأبعاد، فمن جهة أولى فان الواجب يقتضي الاستمرار في تعزيز روح المواجهة كخيار أساسي لا بديل عنه، حيث الاحتلال لازال قائما، والقمع لازال مستمرا، كما أن المتغيرات الجارية تتطلب الاستفادة من الهامش المتاح والتلاؤم مع المستجدات. وفعلا فقد ازدادت حدة المواجهة، خاصة على المستوى العسكري، كما تم توحيد الوضع الفتحاوي الى حد كبير بصورة أفضل مما كان عليه الحال سابقا حيث وقف على رأس العمل السياسي مجموعة من أفضل وأنضج المناضلين الفتحاويين. واستمر الصراع مع العدو حول هذه المسألة. ولكنه كان مرا وقاسيا على المستوى الداخلي.

وفي هذا الظرف فقد أطلت الفتنة برأسها، ومما زاد الأمر صعوبة انتشار حمى الانتخابات التي كانت سببا لزيادة الهوة، في مثل هذه الظروف، خاصة مع الاعتقاد بأن من يفوز في الانتخابات يمكن أن يسيطر على الشارع. واذا كان هذا الأمر صحيحا في بعض جوانبه ولكن الأمانة تقتضي القول بان الانتخابات أسفرت عن تعميق للخلافات، كما أنها نقلت الصراع للداخل سواء على مستوى التنظيم أو على المستوى الوطني، مما أدى الى هدر الكثير من الطاقات وخلق الكثير من المشكلات وقد عبر عن ذلك بتراجع في الفعاليات، واشتباكات بين فتح وحماس.

وقد تنبه المناضلون الى المخاطر الجارية، وأيقنوا بأن المواجهة مع العدو هي وحدها الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها الصحيح، وكوسيلة أساسية لدرء الانقسام والفتنة. فجاء العام الأول حافلا بالأعمال البطولية. والتي توجت في نهاية العام باضراب المعتقلين وما ترافق معه من حالة نهوض في الشارع وتصاعد في مستوى الفعاليات وبذلك فقد تم تجديد شباب الانتفاضة وصون الوحدة.

وعلى هذا النحو، فان الحكمة والصبر في معالجة الاختلاف في الرأي، والذهاب للمواجهة مع العدو لمنع الفتنة، وتجنب الأخطار التي كانت تلوح في الأفق، والتي كان العدو يهييء الأجواء لها، فقد أعيد وضع الأمور في سياقها الصحيح، وتم تجنب الكثير من الالغام.

ولابد من القول بأن رأس الفتنة لازال يطل برأسه وأن هذا الأمر يقتضي مزيدا من الحكمة والصبر كما يتطلب مزيدا من رفع وتيرة المواجهة وبكل أشكالها. وأنه لمن الخطأ الاعتقاد بأن التسوية تقتضي وقف العنف، كما أنه من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن اثبات الوجود في الشارع يأتي عبر الصراع الداخلي. فاثبات الذات، وتقليل الأخطار التي تحملها التسوية لا يكون الا بتصعيد المواجهة، والمحافظة على الوحدة وان الصراع الداخلي لن يؤد الا الى تدمير الذات، وان الجميع خاسر في هذا الصراع.

ومن هنا فقد جاءت عملية عبير الوحيدي في مدينة البيرة عشية انعقاد المؤتمر في وقتها المناسب. وتعبيرا عن رؤيا فتحاوية صائبة، على الرغم من أن الكثيرين اعتقدوا في حينه بأن هذه العملية ليست من صنع فتح خاصة بعد أن أعلنت احدى التنظيمات مسؤولياتها عن العملية، وانطلى الامر على الكثيرين بمن فيهم شباب فتح. وذلك بسبب اعتقاد خاطيء لدى البعض مفاده أن العنف والعمل العسكري يتناقض مع التسوية.

وأخيرا فانه يمكن تلخيص جملة من الأخطاء أو المظاهر السلبية في التنظيم خلال هذا العام على النحو التالي:

- انتشار ظاهرة اللامبالاة في صفوف الكثيرين.
- تراجع درجة السرية عند المناضلين أو بعضهم، وخروج بعض المناضلين من تحت الأرض.
- الميل نحو العمل السياسي والعلني على حساب الناحية الميدانية..
- ازدياد حدة الصراع داخل التنظيم، كافراز من افرازات العمل العلني، وعدم الاقتناع ببعض التوجهات أو الأشخاص. وكذلك ارتفاع درجة الصراع بين فتح وعدد من التنظيمات.
- الانشغال في الانتخابات واعتبارها المعيار الأهم لمدى القوة واثبات الوجود.
- انتشار مقولات مثل (اذا كان الحكم الذاتي هو النتيجة، فلماذا اذن التضحية)؟ (لا مجال للعنف في ظل التسوية.. ووصل الأمر عند البعض الى الاعتقاد بأن "فتح" تخلت عن العمل المسلح.

ولم يكن العدو بعيدا عن هذه الشائعات بهدف التشكيك، وبث اليأس).

وبرغم كل ذلك فان علينا أن نقر بأن العام الأول

على مدريد كان عاما حافلا بالنضال، والعمليات على الرغم من كل السلبيات، وعلينا ازاء ذلك بأن نبقى ممسكين بالخط الصحيح المتمثل بالتركيز على المواجهة مع العدو والاستفادة من هامش العلن الذي ترافق مع مدريد، والتمييز المستمر بين مهام ودور القوات الضاربة من جهة والتي تعتبر بمثابة جيش الثورة، وبين دور ومهام اللجان السياسية أو الوفد وأن نحافظ على التوازن في التعامل مع هذه جميعا، فلا يأخذ أي منها دور الأخر، بل يتكامل معه. كما أن على المناضلين المحافظة على أقصى درجات الجاهزية والفاعلية، وعدم السماح بتحول كل ماهو ثانوي سلبي الى رئيسي سواء على المستوى التنظيمي أو الوطني، وعلينا التقليل قدر الامكان من الانعكاسات السلبية والعوامل الضاغطة للمفاوضات على الميدان، وعلينا بالعكس من ذلك أن نجعل الميدان يؤثر على مجرى المفاوضات. وقبل ذلك الادراك بأن التنظيم ودوره بشكل أحد أهم عناصر المعادلة فعلينا أن نوليه أقصى درجات العناية والتوجيه. كما أن علينا أيضا اعادة تقييم التجربة وأخذ العبر منها.

وعلينا بأن نرى كيف تعامل العدو مع المفاوضات فلم تؤثر على مهام الجيش وأجهزة الأمن، وأن هذا الجيش لم يلغ مهامه، كما أن قادته لم ينتقلوا الى طاولة المفاوضات، فدورهم ليس هناك وانما في الميدان واستمر الجيش في شن الحرب على المناضلين وبلا هوادة، وعلينا بالمقابل ومن خلال الميدان أن نجعل عدونا يدرك جيدا بأن موازين القوى ليست وحدها التي تقرر مصير الشعوب، فارادة الشعوب والمناضلين وصدق عزيمتهم. وعظيم تضحياتهم وانجازاتهم وقدرتهم على التعامل مع الأحداث والوقائع والمتغيرات. واستعدادهم المستمر للاستشهاد هي الأساس في تشكيل المسار، ومن بعدها تأتي موازين القوى.

وعلى التنظيم أن يدرك جيدا بأن واجبه لا يقتصر على أن يكون نموذجا في مواجهة العدو فقط بل أيضا في التعامل مع الجماهير. وفي مدى التماسك والقوة والوحدة داخل صفوفه، فعليه أن يكون نموذجا للوحدة، وحافظا لها. ومصدرا لاستقطاب كل المخلصين. كما أن عليه العمل على تعزيز الروح الثورية داخل صفوفه باستمرار والعمل على كسب الطاقات الشابة ايضا وسد الثغرات والتقليل من السلبيات.

ولندخل العام الثاني لمدريد، ونحن أكثر وحدة وتماسك وأقوى تصميما وعزيمة وارادة ووعيا للمضي نحو تحقيق اهدافنا التي انطلقت وقاتلت من أجلها "فتح" وسقط على طريقها آلاف الشهداء رغم قسوة ومرارات الظروف.

(٢)

موضوعات في العمل التنظيمي

يحتاج العمل في الظروف السرية، الى ان يتصف الكوادر والمناضلون، ومن ثم المجموعات بصفات تجعلهم قادرين على مواجهة اجراءات العدو ومستجدات الظروف، كما تسمح لهم بمفاجأة العدو بأساليب وأشكال عمل لم يتعود عليها، بحيث تؤدي يؤدي الى توجيه اقصى الضربات واكثرها ايلاما له.

كما أن من شأن هذه الصفات أيضا ان تساعد على ابتكار الحلول، ومواجهة المشكلات بالاضافة الى مفاجأة الخصم بأساليب مستحدثة، وسوف نسلط الاضواء هنا على ثلاثة من هذه الصفات الهامة وهي:

١ - المبادرة

تعتبر المبادرة عنصرا أساسيا من عناصر تكوين الشخصية القيادية وشخصية الكادر بصورة عامة. وهي تعني المقدرة على خلق الظروف وتهيأة الاجواء وتطوير الذات، وتجاوز الصعاب بشكل دائم ومستمر.

وبالعكس من ذلك فان الكادر أو المجموعة التي تستسلم الى الروتين، وتصبح أسيرة للجمود فذلك يفقدها حيوتها بشكل تدريجي وبالتالي ينقص فعاليتها. وهناك الكثير من المناضلين أو الخلايا التي انتهت أو وصلت الى طريق مسدود بسبب عدم توفر هذه الصفة.

وتعني المبادرة في ظروف العمل السري. بأن على المناضل ان يتصرف وكأنه المسؤول عن كل شيء، وفي كل الاحوال، وانه بالتالي المسؤول عن ايجاد المخرج الملائم في كل مره، وهو المسؤول أيضا عن تطوير الخطط والبرامج وآليات العمل..... الخ: وهذا لا يتناقض ابدا مع الالتزام والانضباط. ولكنه يعني العمل الدؤوب

والحيوية والمثابرة التي لا تكل.

٢ - الابداع والابتكار

يواجه العمل في ظروف الارض المحتلة صعوبات جمة، منها ما يتعلق باجراءات العدو ومنها ما له علاقة بطبيعة العمل السري ذاته. وحتى لا يقع المناضلون والخلايا أسرى للركود والروتين الردىء، ولكي يحافظ هؤلاء على الحيوية وحسن الاداء، وكي لا يقعوا ضمن دائرة تفكير العدو وخططه وبرامج عمله الامنية، فانه لابد من توفر عنصري الابداع والابتكار.

ومن خلال توفر الابداع فانه يمكن للمناضل والمجموعة أن تفاجأ العدو من حيث لا يتوقع سواء في المكان أو الزمان أو الاسلوب والادوات وأشكال التمويه المختلفة... الخ. وبالطريقة "الاسلوب الذي يؤدي الى توجيه الضربات الموجعة له. وايقاع اكبر الخسائر في صفوفه كما ان من شان ذلك ان يساعد المناضلين على الافلات دائما من مصائد العدو واساليب خداعه.

ولهذا فان الابداع والابتكار يعنيان التغيير المستمر على أساليب وعقلية العمل وبشكل مبدع وخلاق، وبما يقود الى ابعاد عملنا عن أن يكون عرضة لضربات العدو. فالعمل السري يؤدي الى سقوط اشخاص ومجموعات في قبضة رجال الامن، ويقوم هؤلاء بالادلاء بمعلومات تتعلق بمختلف جوانب العمل، مما يساعد العدو على وضع الخطط والبرامج المضادة. واذا لم يكن لدى هذه المجموعات القدرة على اجراء التغيير والتبديل والابداع في برامج عملها باستمرار فلا شك أنها سوف تكون عرضة للمخاطر وسوف تدفع ثمنا باهضا.

٣ - الاعتماد على الذات

يعتبر هذا الامر عنصرا حيويا وأساسيا لكافة المناضلين والمجموعات السرية فهو وحده الكفيل بالاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة واستخدامها بصورة فعالة، ومن ثم تطوير هذه الامكانات بعيدا عن التواكل أو اليأس الذي قد تفرضه على البعض قلة الامكانات.

والاعتماد على الذات لا يشكل قانونا لنجاح الافراد والمجموعات فقط، بل يتعداه الى الثورات والاحزاب وحتى الدول، فهو الذي يصون الاستقلال في الرأي والموقف والسياسة وبدونه فانها قد تضطر الى التبعية ومن هنا تبدأ نهايتها.

اما بالنسبة للمجموعات في الارض المحتلة فان الاعتماد عن الذات، يعني عدم الاستسلام للضعف الذي يمليه قلة الامكانات، كما يعني عدم اضاعة الوقت بالانتظار للتعليمات أو وصول السلاح أو مستلزمات العمل الاخرى من الخارج، وهو يعني البحث الجاد عن مصادر القوة وعناصر الاستمرار في العمل، والاستفادة من الامكانات المتاحة مهما كانت ضئيلة من خلال حسن استخدامها والمراكمة عليها. وهو وحده الذي يبعد المناضلين عن اجواء الوهم.

ولابد من التذكير هنا بأن الكثير من المجموعات قد خرجت من دائرة الفعل لانها ربطت نفسها باوهام فأضحت أسيرة لافكار نظرية حول السلاح والتدريب وقضايا أخرى بينما عزفت عن الاستفادة مما لديها من امكانات خاصة بالنسبة الى استخدام الوسائل الشعبية، ولهذا فان الكثير من المجموعات اخذت طريقها الى الخلف نتيجة لذلك بينما هناك الكثير من المناضلين والمجموعات الذين اثبتوا مقدرة عالية وكفاءة هائلة في استخدام الادوات والامكانات المتاحة فصنعوا المعجزات وما عملية "كيبور" التي نفذتها احدى المجموعات في قلب احد معسكرات العدو قرب حيفا في بداية هذا العام، وعملية "دهورة باص" للعدو على طريق القدس تل ابيب قبل ثلاث سنوات تقريبا، وعشرات عمليات استخدام السكاكين بصورة فردية وجماعية، وبمشاركة المناضلات، الا نماذج عظيمة من نماذج الاعتماد على الذات والاستفادة مما هو متاح والانطلاق منه نحو الامام.

فعلينا باستمرار ان نجعل من المبادرة والابداع والاعتماد على الذات وغيرها عناصر اساسية تبنى عليها شخصية المناضل والكادر، كما علينا باستمرار العمل على تنميتها وتطويرها وتعميمها قدر الامكان سواء من خلال الممارسة، أو الاطلاع على التجارب، أو ضرب النموذج القدوة. وعلينا ان نلاحظ بأن هذه الصفات اذا ما تضافرت مع قناعات راسخة، وثقة عظيمة بالنصر، وخيال واسع يسمح بالابداع ويغذي المبادرة بالجهود القوية فانها لاشك تصبح قادرة على صنع المعجزات والثورات وتحقيق أعظم الانتصارات ■

شكرا لميتران .. ولكن

■ لا شك في اننا ننظر الى نصف الكأس الملآن ونحن نثمن بعض المواقف الصديقة، ونحاول في مسعانا لتطوير تلك المواقف، ان نشير دوما الى النواحي الايجابية لتطويرها مستقبلا ونبتعد عن النواحي السلبية الكامنة في ذلك الموقف الصديق. والعمل على التخلص منها او تضييق هامشها.

ونظرتنا للمواقف الصديقة وتقييمنا لها، يختلف عن نظرتنا للمواقف الشقيقة وتقييمنا لها أو للمواقف الحليفة، ناهيك عن المواقف الملتزمة معنا.

ان موقف "فرنسا" المتميز داخل المجموعة الاوروبية من حيث نظرتها لقضية الشرق الاوسط والتي جوهرها قضية فلسطين، دفع بالمجموعة الاوروبية الى اتخاذ مواقف متقدمة عن الموقف الامريكي من حيث الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية - بتفاوت بين الدول والتعامل معها - والاعتراف بحق الفلسطينيين في اقامة وطن لهم، وكان ذلك واضحا في البيانات الصادرة عن اجتماعات دول السوق الاوروبية المشتركة وخاصة بيان مدينة البندقية المشهور.

ولذا لم تأت تصريحات الرئيس الفرنسي ميتران في فلسطين المحتلة بالشيء الجديد أو بالموقف الجديد نحو منظمة التحرير الفلسطينية أو نحو القرارات الدولية ففرنسا ملتزمة بها، التزامها بالشرعية الدولية، ولكن الجديد كان في مكان وزمان تلك التصريحات.

ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده مساء ١٩٩٢/١١/٢٦ عقب انتهاء زيارته لفلسطين المحتلة ولقائه قادة العدو الصهيوني في اسرائيل، أكد على ان "منظمة التحرير موجودة" وانه لا يمكن حرمان شعب من وطن وهيئات حاكمة ومن ثم دولة. ودعا للتقدم خطوة خطوة نحو السلام بدلا من سياسة الكل أو لا شيء التي لم تعط شيئا حتى الان. واشار الى ان الدولة الفلسطينية اعترفت بها الامم المتحدة وقت انشاء دولة اسرائيل وقد نشأت احدى هاتين الدولتين بقوة وشجاعة وهذا أفضل ونحن نرحب تماما بوجودها وسبل أمنها، أما الدولة الاخرى فقد بقيت معطلة ولكن الحق قائم ومن الصعب على شعب ان يعيش بدون وطن ومن الصعب للغاية على شعب ان يعيش في وطنه بدون هيئات خاصة به.

واعتبر ميتران الانتخابات في الاراضي المحتلة لا تتم الا اذا قرر الزعماء الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ذلك وبالاتفاق مع قيادتهم في منظمة التحرير الفلسطينية وهذه الانتخابات اذا كانت نزيهة، فهي افضل طريق للسلام وان الانتقال الى الديمقراطية، انتقال ضروري لان الديمقراطية والسلام متلازمان.

هذه الاقوال المنسوبة للرئيس ميتران جاءت بها وكالات الانباء وخاصة وكالة رويتر و.ف.ب. وتم نشرها.. وقد تلقفت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الموقف، ونشرت "وفا" وكالة الانباء الفلسطينية في (١١-٢٧) تصريحا لمصدر رسمي فلسطيني يقدر فيه عاليا الموقف الشجاع والمبدئي الذي عبر عنه الرئيس ميتران وأشار بحكمة وحنكة الرئيس الذي حدد بدقة المتطلبات الضرورية لانجاز السلام العادل في المنطقة.

وعودا على بدء، فان هذا الموقف كان هو نصف الكأس الملآن، كان كلاما في كلام، واستمع الى كلام. وكان لا بد من ان نصدر كلاما جميلا ردا على الكلام الجميل والموقف الشجاع.

ان تقديرنا للموقف الفرنسي وتثميننا له، في زمانه ومكانه لا يلغي تطلعاتنا الى تطوير الموقف الفرنسي حتى لا يتوقف عند حدود الدعاء لنا بطول العمر حتى يتحقق قرار الامم المتحدة القاضي بانشاء دولة عربية في فلسطين الى جانب دولة اسرائيل، وان الرئيس ميتران ليس وسيطا بين اسرائيل والفلسطينيين رغم تصريحه بان الفلسطينيين ينتظرون من الدول الصديقة ان تساعدهم الى اقصى حد بفضل علاقاتها..!!

فهل هذا يعني ان "العدو الصهيوني في اسرائيل" رفض وساطة ميتران ورفض منه التدخل في شروط عملية السلام؟!!

لقد اشار ميتران، ضمنا الى هذا الامر بقوله انه ليس لديه ما يمليه على اسرائيل.. وان من شأن حكومة اسرائيل أن تقرر مع من تتفاوض معه..

اذن هناك، عرض لوجهة النظر الفرنسية - ونشكرهم عليها - دون الطلب أو الضغط أو المحاورة في تبنيها او الهرب منها، والتسليم الكامل بوجهة النظر الاسرائيلية.. حتى ان مواقف الوفد الفلسطيني الذي التقى بميتران ورولان دوما، وماعرضه عليهم، لم يستحق من رولان دوما سوى القول: انه اكتفى بسماع وجهة نظر الفلسطينيين.. (وماذا بعد الاستماع؟!).. وان كانت هي الجملة التي تطرح برنامج عمل للفلسطينيين باتجاه فرنسا واوروبا في المرحلة القادمة، لتطوير "التصريح" الى مواقف عملية.

ويبدو لنا ان الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة ونظرة فرنسا التقييمية لهذه الاوضاع، وصلت الى اننا بحاجة فقط الى "اربعة ملايين دولار" تقدم كمعونة للاراضي المحتلة والاستعداد لتدريب مائة فلسطيني على المهارات اللازمة للحكم الذاتي في الاراضي المحتلة.. وحتى هذه المعونة قد يطلب ثمنها من الشعب الفلسطيني من خلال ما قاله اسحق رابين بانه طلب من ميتران ان تستخدم فرنسا نفوذها لافهام الفلسطينيين ان عليهم قبول عملية السلام على مراحل تتضمن مرحلة مؤقتة مدتها خمس سنوات قبل تحديد وضع نهائي للاراضي المحتلة..!!

ان مدارس وطلبة فلسطين المحتلة، بحاجة الى التقنيات المتقدمة والى ادخال اجهزة الكومبيوتر في برامجها، لأنها نتيجة للاحتلال متخلفة عن المدارس الصهيونية، وكنا نعتقد بانها ستحظى بالرعاية الفرنسية التي تعهدت بتزويد كافة المدارس الاسرائيلية باجهزة الكومبيوتر على حساب باريس بتكلفة قدرها مئتي مليون دولار على مدار ثلاث سنوات!! اضافة الى اقامة صندوق للبحوث في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتطوير الصناعي برأسمال قدره مائة مليون فرنك فرنسي..

ويبدو أن بعض المعلومات المتوفرة لدى الفرنسيين افادت بان الصحة العامة متوفرة لدى المواطنين الفلسطينيين، وشبكة تنقلاتهم عصرية بما فيها السكك الحديدية!! كما ان الصحراء الفلسطينية غنية بالعلماء والباحثين وبمشاريع الاستصلاح، ومن هنا، فان الاتفاقات يجب ان تعقد مع الجانب "الاسرائيلي" المتحضر!! وفعلا، يتم توقيع خمسة اتفاقات تعاون بين فرنسا و"اسرائيل" تشمل كل ما سبق ذكره، ويضاعف حجم التجارة مع اسرائيل الى خمسة اضعاف.

لقد استحقت زيارة "ميتران" الى فلسطين المحتلة، الوصف الذي وصفه اياها وزير خارجية العدو الصهيوني في اسرائيل، "انها تعبير عن صداقة ثقافية وسياسية وفكرية"..!!

وفوق ذلك كله، لا بد أن نشير الى موقف الرئيس ميتران، من المقاطعة العربية المشروعة والتي تقرها كل الشرائع الدولية في محاصرة بعض الدول حتى تسلم بالقرار الدولي - وهذا ما تفعله الامم المتحدة تجاه الصرب، والعراق وليبيا، ولكن لميتران موقف آخر، اذ وعد "حاييم هيرتزوغ"، رئيس الكيان الصهيوني في اسرائيل بالقيام بمبادرات ويترجمها الى افعال بهدف اقناع شركائه في المجموعة الاقتصادية الاوروبية باتباع المثل الفرنسي عبر رفض أية فكرة لمقاطعة اسرائيل، وشجب ميتران "الممارسات اللااخلاقية" للشركات التي تخضع لضغوطات بلدان الجامعة العربية وتقبل الالتزام بعدم التعامل مع اسرائيل!!.

ويتلقف "هيرتزوغ" مواقف "ميتران" ليدعوه للمزيد من تقديم الدعم والاعانة لاستيعاب مئات الالوف او ربما الملايين من اليهود الذي سيأتون في الاعوام القادمة الى اسرائيل وضرورة العمل على الغاء المقاطعة العربية..

تعتبر زيارة ميتران للكيان الصهيوني في اسرائيل مع ٢٥٠ شخصية سياسية وصناعية في عدادهم وزراء الخارجية، التجارة، والصناعة، المواصلات، والصحة والعلوم والقضاء وكبار رجال الصناعة والاعمال الفرنسيين، الثانية له كرئيس دولة والثامنة كأمين عام الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ونختم بان "ميتران" الذي أعلن أنه ليس وسيطا بين الفلسطينيين والاسرائيليين قبل بان ينقل للمجموعة الاقتصادية الاوروبية طلبا اسرائيليا بتخصيص جزء كبير من أموال الصندوق الاوروبي للتنمية لمشروعات مشتركة في الشرق الاوسط !!، وذلك بتخصيص مبلغ وقدره "١،٢٣ مليار دولار"!!.

وقال ميتران ان هذه المساعدة التنموية قد تقدم حافزا للسلام في المنطقة.. وبعد كل هذه الملايين والاتفاقات التي وقعت في "اسرائيل"، وبعد الكلام الجميل الذي اطلق لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، الا يحق لنا القول ان السيف قد منح لاعدائنا، اما الدعاء فهو لنا..

ورغم ذلك، فان "قراءة الزيارة" لا يجوز ان تلغي اي جانب من جوانبها، اذا أردنا معرفة الحقيقة كما هي في الواقع "لا كما نرغب أن تكون، لكي نعمل كثيرا باتجاه تطوير مواقف ومواقع الآخرين باتجاه حقوقنا ودعمها.. وتقليص دعمهم لدولة الاحتلال الصهيوني ■

نعم لكل فلسطين

في مواجهة مشروع "اسرائيل الكبرى"

■ في خضم المعارك المتواصلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه من الاحتلال الصهيوني، تبرز بعض الأولويات النضالية حسب طبيعة المرحلة النضالية المرتبطة بالزمان وما يفرزه من قوى وعلاقات مؤثرة ومتأثرة بمجريات العمل الثوري في المرحلة المقصودة.

فصار من المصطلحات المطروحة للتعامل مصطلح "الهدف الوسيط" ولا "الهدف الاستراتيجي"، وبينت أدبيات حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الشروط الخاصة التي بواسطتها نطلق على الهدف "مصطلح الهدف الوسيط"، وأهم هذه الشروط، أن يكون الهدف مقدمة ومحطة للوصول الى الهدف الاستراتيجي، ولا يكون بأي حال من الأحوال معوقا للوصول للهدف النهائي ناهيك عن أن يكون لاغيا له.

ولاشك في أن الهدف الاستراتيجي يبقى واضحا في الاعداد الثوري والبرامج الثورية التي تضعها "الحركة" وعلى أساسها تتم التعبئة والتأطير. وانطلاقا من قاعدة "وذكر" فان الذكرى تنفع المؤمنين"، يحسن بنا ونحن نخوض وشعبنا الفلسطيني المعارك المتنوعة في الشكل وفي المضمون وفي الأداء أن نؤكد على أن هدفنا الاستراتيجي هو تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا، (مادة ١٢ من النظام الاساسي) وأن هذا الهدف الاستراتيجي، هو الذي، يجمع عليه الفتحويون كما هو هدف لكل أبناء الشعب الفلسطيني، منظمات ومؤسسات وأفراد. اضافة الى أنه من الأهداف العليا للأمة العربية وقد أكدته مقررات جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمم العربية المتتالية.

وهذا الهدف الاستراتيجي، يرتبط، بالحق الشرعي والتاريخي كون، فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية (مادة -١- من مبادىء حركة فتح ومادة -١- من الميثاق الوطني الفلسطيني).

وحتى يتحقق الهدف، ويتم التحرير، وتعود فلسطين وطنا عربيا خالصا سلكت حركة "فتح" أسلوب الثورة الشعبية المسلحة واعتمدتها طريقا حتميا وحيدا لتحرير فلسطين، أي لتحقيق الهدف الاستراتيجي (مادة ١٧ من النظام الاساسي) واستطاعت "فتح" وعبر تضحيات ثوارها الأوائل أن تدخل هذا الأسلوب في صلب مواد الميثاق الوطني الفلسطيني (المادة ٩) حيث ينص: "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيك، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه".

ان هذه المواد المكتوبة في النصوص، لها من القداسة في النفوس الشيء الكثير، والذي لا يمكن لأي عارض أو طارىء، أن ينزعها أو يشوهها فهي كامنة في أعماق روح الشعب وهي التي توجه مساره وتحدد طريقه، فلا يمكن للوطن أن يكون سوى فلسطين، ولا يمكن للشعب أن يكون سوى عربي فلسطيني في فلسطين.

وبهذا الهدي، فان الذات "الفتحوية" المعبرة عن الطليعية الفلسطينية والذات "الفلسطينية" المعبرة عن مشاعر الأمة العربية، أعلنت في مبادئها "الفتحوية" وفي "ميثاقها" الوطني، ما سبق، وأكدته المواقف الشعبية والرسمية الفلسطينية منذ بدايات هذا القرن العشرين، في رفضها الواعي والحاسم لكل الاعلانات والوعود والتصاريح والصكوك والقرارات التي تدخلت في فلسطين وحاولت صياغتها بأشكال جديدة تنفي عنها عروبتها الكاملة، وتنزع عن الفلسطينيين حقهم الشرعي المتوارث عبر التاريخ في فلسطين. وكانت تلك المواقف الوطنية - رغم الضعف والاستعمار - المتخذة ضد وعد بلفور وصك الانتداب وضد قرار تقسيم فلسطين وقيام "اسرائيل" هي التي أهلتنا، للقيام بثورتنا المعاصرة عام ١٩٦٥ وقيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وهي تؤكد في ميثاقها وهي المادة (١٩) بأن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام "اسرائيل" باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه في وطنه، كما اعتبرت المادة (٢٠) بطلان كلا من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليها.

وبالرغم من كل المحن، ومن الاحتلال الكلي الذي أصاب فلسطين "عام ١٩٦٧" اضافة الى احتلال سيناء والجولان، من مصر وسورية، وبداية تغيير الأولويات في العمل الوطني العربي، وتحوله من التحرير، الى ازالة آثار العدوان وانضواء منظمة التحرير الفلسطينية تحت هذا الشعار، فان الهدف الاستراتيجي لم يغب عن المناضلين وبقي هاديا لهم في طريقهم نحو التحرير.

وخاضت الثورة، معارك دبلوماسية على امتداد ساحة العالم، استطاعت أن تكسب الى جانبها الحلفاء والأصدقاء، وقد وقفوا - وقتذاك الى جانب مبادئنا الاستراتيجية - وانتزعنا قرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوقنا وعودتنا الى فلسطين، وقرارات أدانت عدونا واعتبرت الحركة الصهيونية العالمية حركة عنصرية.

وتميز خطابنا السياسي بادخال مصطلح الشرعية الدولية في التعبير عن حقوقنا، وذلك لمخاطبة العالم بلغته، ولم ينشأ ذلك "الحق المشروع" بموجب القرارات الدولية، ينسيا حقنا الشرعي بموجب التاريخ والأصالة والامتداد وتمسكنا بهذا الحق والنضال من اجل استعادته.

ان تطور الاحداث وتغير التحالفات وما أصاب العالم العربي بعامة، وفلسطين بخاصة عبر خمس وعشرين عاما الأخيرة، دعا، بالمنظمة الى اعلان وثيقة استقلال فلسطين في ١٩٨٨/١١/١٥، كنتيجة سريعة لاستثمار الانتفاضة المتصاعدة وقرارات مجلس الأمن وقرار فك الارتباط الذي اتخذه الأردن، ولذلك استند الاعلان في حيثياته على جملة من القضايا منها الحق المشروع، الذي أعطته الأمم المتحدة للفلسطينيين بحقهم باقامة دولة في فلسطين (وليس دولة فلسطين) بموجب القرار ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ والذي عرف بتاريخ فلسطين تحت اسم قرار التقسيم، وليس كما هو معنون في قرارات الأمم المتحدة "مسالة حكومة فلسطين المستقلة". وكانت تلك الحيثية موجهة للرأي العام العالمي الذي وافق على قبول دولة العدو الصهيوني "اسرائيل" المقامة على وطننا الفلسطيني بشروط القرار ١٨١..

ان ما ورد في الاعلان، واضح من حيث المشروعية الدولية لاقامة الدولة الفلسطينية ولم ير "الفتحويون" أو المناضلون في صفوف الثورة الفلسطينية أو حتى أبناء شعبنا الفلسطيني في ذلك الاعلان، تنازلا عن النضال من أجل تحرير كل فلسطين، وانما هو مسعى، يضع هدفا للانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لانجاز استقلال تلك الأراضي الفلسطينية ودحر الاحتلال عنها، تحت عنوان ازالة آثار العدوان الذي ارتضاه العرب وفق القرار الأممي رقم ٢٤٢ وشموله للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك فان الوعي الثوري، وتطور الأحداث العالمية، يدعونا الى أخذ الحذر من الاعتماد على القرارات الدولية والمشروعية الدولية، اذ اصبحت في هذا العقد الأخير من القرن العشرين ألعوبة بيد أمريكا القطب الأوحد - حاليا - في العالم - وأصبحت جمعية الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، أدوات مسخرة لتبرير تطلعات وأهداف السياسة الأمريكية الامبريالية في العالم. ولقد استطاعت هذه القوة الغاشمة وما تملكه من تأثير أن تلغي قرارا سبق أن اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية. وتطمح "اسرائيل" في هذا العام، وفي هذه الدورة من دورات جمعية الامم المتحدة أن تضغط على الجمعية العامة لالغاء الكثير من القرارات الأممية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، تحت ذريعة تعطيل هذه القوانين !! لمسيرة السلام!؟!.

ان هذا المسلك الصهيوني، يجعلنا، نؤكد من جديد. على تمسكنا بحقوقنا الشرعية والتاريخية، وأن نستند في نضالنا على ذاتنا الفلسطينية أولا ثم العربية. ونذكر أن يوم ٢٩ نوفمبر والذي اصبح يدعى وبقرار أممي بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني يتضمن كذلك/ يوم/ وذكرى/ اهدار حقوقنا في فلسطين من قبل نفس المنظومة الدولية. وهذا يؤكد أن القرارات الدولية، خاضعة، لموازين القوى، التي تكون قائمة حين أخذ القرار.

ان الزخم "الثوري" بقيادة فتح، يجب أن يعود، ليعلن من جديد أن قبولنا بالتفاوض مع العدو، ضمن ماهو قائم من أوضاع محلية واقليمية وعالمية، لن يمنعنا من مواصلة العمل وبكل السبل لانجاز تحقيق أهدافنا الاستراتيجية في تحرير كل فلسطين، خطوة خطوة، وذراعا بذراع..

وان ما تؤكده قيادة وقواعد "فتح" ليس انشاءا وخطابا سياسيا، وانما هو مبادىء راسخة وأهداف واضحة، قدمت، ومازالت تقدم، في سبيلها خيرة قياداتها وشبابها، وتدعو كل الوطنيين والمجاهدين والثوريين للالتقاء على هدف انتزاع الحرية وتحرير الوطن ■

الوضع العربي الراهن وارادة الوجود وتأمين الحقوق

■ في ظل المتغيرات الدولية تنصرف الاطراف عادة الى تعزيز أو اعادة صياغة أدوارها كي تتمكن من الاستمرارية والثبات، ومن تأمين مصالحها الحيوية وأداء رسالتها.

ويواجه الواقع الاقليمي لمنطقتنا، والواقع العربي متغيرات الحياة الدولية بما حملته من انهيارات في دول المنظومة الاشتراكية سابقا ونهايات للحرب الباردة السابقة وملامح لنظام اقليمي جديد بعد حرب الخليج، وهذه جميعا بانعكاساتها تقتضي وقفة ومراجعة عربية على صعيد كل نظام بحد ذاته وعلى الصعيد القومي الشامل بل وربما على أصعدة المجموعات المتقاربة ايضا ليتحقق التكامل بين القطري والدائرة المباشرة والدائرة القوميةاذا كان الهدف تأمين المصالح على هذه الاصعدة جميعا وتحقيق التكامل في عالم لا مكان فيه للوحدات الصغيرة والكيانات المحدودة.

وهذا ناهيك عن التحديات التي قد تعززها بل والتي فرزتها المتغيرات وتركت مصائر الانظمة والاقطار والمصالح العربية في يد الاحتمالات. وهي التحديات التي تقتضي نوعا من التعاون والعمل المشترك من اجل حماية المصائر الخاصة والمشتركة في آن واحد.

والمثال الحي على مثل هذه التحديات أو النتائج المباشرة لمجمل ما طرأ على الحياة الدولية والاقليمية منذ اواخر الثمانينات هو مسيرة التسوية في الشرق الاوسط والتي تلقي بظلالها واحتمالاتها على الواقع العربي بما يحمل الكثير من المخاطر، وبما يضع مصير ومستقبل بعض الاقطار أو الشعوب العربية على جدول الاحتمالات، وما يعنيه ذلك من مخاطر للوضع القومي الكلي.

لابد من ملاحظة الطموحات الصهيونية الكامنة من وراء منهجيها الاول وهو محاولة الاحتفاظ باكبر قدر من الاراضي المحتلة ومن الامر الواقع الذي فرضه الاحتلال، والثاني وهو محاولة الامتداد واختراق المقاطعة بحيث يتم الامتداد على كل صعيد عبر الحدود، الامتداد الامني والسياسي والاقتصادي والثقافي الخ وكل ذلك الى جانب المزايا العسكرية والدولية في آن واحد.

ومهما يكن من أمر هذين المنهجين على صعيد الحماية الذاتية للعدو الصهيوني فانهما يحملان ذلك الفيض الصهيوني باتجاه الوطن العربي والذي تتم محاولة تنفيذه عبر مسارات التفاوض وخارجها، أي عبر المسارات الثنائية، والمسار الاقليمي المتعدد، وعبر الاتصالات. وتسديد الفواتير بواسطة العلاقات الخارجية لهذا الكيان.

وأحدث التوجهات بهذا الصدد هو ذلك التوائم والتوافق بين توجهات السيد كلينتون وبعض الاصوات الاوروبية بالتركيز على ورقة المقاطعة بل والاكثر من ذلك محاولة تبديدها حتى بدون ثمن.

المهم ان هذا الفيض الصهيوني يحمل منطلقات

الهيمنة والتفوق في الواقع الاقليمي، أي أنه يحمل تطلعات استعباد المنطقة واستغلالها ووضع مصالحه في نطاق الافضلية والمزايا أمام كل مصالحها بما يجعل هذه المصالح الاخيرة تخدم مصلحته أساسا أو تقتطع لحساب تلك المصلحة.

ان هذا الامر بالذات يجب أن يدفع الموقف العربي للمراجعة والتمعن والحساب.

المراجعة حيال مسيرة التطبيع وخاصة تلك التي تتسلل عبر المسار المتعدد الاطراف، والمراجعة حيال المسار الثنائي الذي يكرس شروط العدو ويحاول احداث الشروخ، والمراجعة حيال مدى التنسيق والتكامل العربيين.

فليس من الصعب على اي تتبع ان يلحظ المستوى الرديء للعلاقات العربية وقابليتها لان تكون عبئا على بعضها البعض ومصدر ضعف بدلا من أن تكون مصدر قوة في وقت تستباح فيه المصالح والحقوق العربية في كل المستويات.

ففي فلسطين يقف الشعب الفلسطيني وحيدا واعزلا وبدون أوراق قوة سوى أوراق قوته الذاتية، في مواجهة الشروط الرابينية، وفي العراق يقف الشعب العراقي وحيدا فى مواجهة الحصار والتجويع وفرض الشروط على قوة العراق لمنعه من امكانية الوقوف على ساقيه بما يعطي للموقف القومي عمقا من الارادة الذاتية والقوة.

وفي حقيقة الامر وكما قال شوارزكوف بعد حرب الخليج "لقد انتصرنا على العرب"، فقد انهزم العرب بهزيمة العراق لان عمق القوة القومي قد تم النيل منه.

وكذلك يجري الاستفراد بسوريا ومحاولة فرض الشروط عليها لتفقد الامة ما تبقى من قوة لديها، ولكي لا تشكل قلعة اخيرة لها، وكذلك حصار ليبيا، والاردن في مهب الرياح، والثروات القومية تجير لصالح الولايات المتحدة والغرب.

ان هذا الواقع يقتضي المراجعة كما يقتضي الوقفة من اجل تجاوز واقع الضعف القومي، ومحاولة التنسيق والتكامل ما امكن.

وان أهم تنسيق هو التنسيق في مواجهة هذا الفيض الصهيوني، وفي مواجهة محاولات التمدد والهيمنة التي تتسلل الينا.

من هنا لابد من اطلاق الدعوة للتكامل والتنسيق، فمحاولة بناء "اسرائيل الكبرى" اقتصاديا وأمنيا وعسكريا لا تواجهها الكيانات الصغرى. ولابد من أن يبدأ هذا التنسيق والتكامل في دائرة المواجهة اولا وقبل كل شيء.

من البديهي ان تكون هناك الخلافات، بل والخلافات الكبيرة أحيانا، ولكن حيال الاخطار المحدقة، وهذا النوع من الخطر الماثل يجب أن يتم التقاط القواسم المشتركة والعوالم المشتركة.

ان العالم يتغير من حولنا، ومعالم النظام الدولي الجديد مازالت غير مستقره، ومسألة التفرد في الهيمنة على العالم مازالت محل تناقض صامت أحيانا وصارخ في الاحيان الاخرى، وكافة الامم تبحث عن مكانها وتحاول تحسين شروطها وتخوض معركة حقوقها ومصالحها، وهذا الواقع العربي مبدد الارادة وفاقد القدرة على تركيز المجهودات والتقاط طريق التكامل.

علينا أن نتطلع الى ذلك العمق في الجبهة الشرقية، العمق الذي تتسع له دائرة بلاد الشام والعراق وما يمكن ان يعنيه من قوة ومواجهة.

من الطبيعي ان تكون هناك العوائق في طريق هذا العمق، بل ان هذا العمق لن يقوم على اساس السماح له، فهو في دائرة الممنوعات الكبرى. ولكن العمل من منطلق حيازة مصدر القوة للموقف يقتضي اعادة الحساب واعادة المراجعة.

وعلى المستوى الفلسطيني فان قضية فلسطين لم تترك في مرحلة من المراحل ليستفرد بها كما هي الان، وهو الامر الذي يقتضي اعادة التوازن بين ما هو قومي وماهو وطني، لان الشطط في الماضي أدى الى طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية، والشطط الحالي جعلها وحيدة ومستفرد بها.

يجب أن نطلق الدعوة للتنسيق القومي وتجاوز الخلافات والقفز على الواقع العربي الرديء لكي يتم الخروج من الزمن العربي الرديء وعلى الاقل درء مزيد من الانهيارات ■

الغات.. والاتفاق الامريكي - الاوروبي

■ من المؤكد ان عملية الشد والجذب، التي شهدتها المواجهة التجارية بين اوروبا والولايات المتحدة الامريكية مؤخرا، لا تعدو كونها أحد مظاهر صراع ارادتي الطرفين. اذ أن امريكا تريد أن تختبر مدى قوة وتماسك دول المجموعة الاوروبية قبل شهر واحد من اعلان السوق الاوروبية الموحدة. وقد مثلت تجارة المنتجات الزراعية ساحة الصراع الكبرى من أجل السيطرة على آليات تجارة الغذاء في العالم، اذ تقدر قيمة هذا القطاع بحوالي ٥٥٠ مليار دولار أي ١٥,٧ ٪ من اجمالي التجارة الدولية. مع العلم ان الطرفين يسيطران على ٦٧٪ من تجارة "القمح" في العالم، بينما لا يمثل الطرفان سوى ١٢٪ من السكان في العالم.

وتقول مصادر أوروبية "ان الحرب التي تشنها الادارة الامريكية ضد الصادرات الزراعية الاوروبية تهدف الى استعادة حصة المزارعين الامريكيين من السوق العالمية بعدما تراجعت عن النصف في عقد الخمسينات الى الثلث في العقد الماضي". وقد انزعجت المجموعة الاوروبية عندما أعلن الرئيس جورج بوش، خلال الحملة الانتخابية الامريكية، تخصيص مليار دولار في شكل معونات الى مصدري الحبوب الامريكية.

لقد بدأت جولة المفاوضات حول التجارة والتعريفات الجمركية (الغات) منذ عام ١٩٨٦.

وكانت هذه الجولات (يشترك فيها ١٠٨ دول) تفشل على مدى ست سنوات، وآخر مرات الفشل هذه كانت في شهر كانون الاول /ديسمبر عام ١٩٩٠ في بروكسل، وهو الميعاد الذي كان محددا للانتهاء من هذه الجولة. ويرجع استمرار التعثر الى حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة وأوروبا ومجموعة دول آسيوية من جهة أخرى. اذ ان امريكا تسعى لان تجعل من اتفاقية (الغات) قانونا دوليا تجاريا ينطوي على فتح أسواق اوروبا وآسيا امام المنتجات الامريكية دون اية حواجز جمركية!!.

وكانت امريكا وجهت انذارا، في مطلع الشهر الجاري، بأنه اذا لم يخفض أعضاء المجموعة الدعم الذي يقدمونه الى منتجي الحبوب الزيتية قبل الخامس من كانون الاول/ ديسمبر فانها ستفرض رسوما جمركية بنسبة تصل الى ٢٠٠ ٪ على صادرات من المجموعة تصل قيمتها الى ٣٠٠ مليون دولار، وبخاصة النبيذ الابيض الفرنسي. وحاول وزير المالية والاقتصاد الفرنسي التقليل من أهمية التهديد الامريكي، باعتبار ذلك "جزء من الخلافات التجارية المعتادة" التي ليست لها اهمية كبيرة. وقال وزير الزراعة: ان التهديدات الامريكية هي جزء من "مسلسل سينمائي" تدور حلقاته منذ عام ١٩٨٦. وفي الوقت نفسه انتقد مفوض الزراعة بالمجموعة الاوروبية لتجاوزه "نطاق صلاحياته" في المباحثات التي اجراها مع الولايات المتحدة في شيكاغو اوائل الشهر الحالي. بينما وجهت بريطانيا اصابع الاتهام الى رئيس المفوضة الاوروبية الفرنسي جاك ديلور، وأشارت الى انه عمل على "نسف" المفاوضات الزراعية في اطار (الغات)، وذلك لمصلحة فرنسا.

ان الفريق التفاوضي الاوروبي ذهب الى واشنطن، في ظل تصدع الموقف الأوروبي الموحد، ليواجه اقتراح الولايات المتحدة خفض انتاج اوروبا من النباتات الزيتية المدعومة من ١٣ مليون طن الى ٩,٥ مليون طن، بينما اقترحت المفوضية الاوروبية التراجع الى مستوى ١٠,١ مليون طن. وبالنسبة لخفض صادرات اوروبا من الحبوب تراجعت الولايات المتحدة من طلب ٢٤٪ الى ٢٢٪، وزادت المفوضية عرضها من ١٨٪ الى ٢١٪. وهكذا، فان صراع ارادتي الطرفين الاوروبي والامريكي كشفت تراجع المفوضية الأوروبية وتفضيلها حل الخلاف وديا، ذلك لان كلا من بريطانيا وألمانيا تعتقدان ان انجاح دورة اوروغواي، الذي من شأنه ان يضيف ٢٠٠ مليار دولار الى الثروة العالمية سنويا، هو هدف اعلى من ان يعرقله خلاف جزئي حول التجارة الزراعية.

وبالرغم من ان تفاصيل الاتفاق لم تعلن بعد، لكن المحادثات التي سبقته تؤكد ان الخلاف أخذ يتقلص حتى تركز حول ارقام ونسب ضئيلة للغاية. وصار الاكثر أهمية، كما يقول مسؤول تجاري امريكي، ان الاوروبيين اعترفوا بأن موضوع التبادل الزراعي بأكمله اصبح تحت سلطة منظمة (الغات). بينما يرى المراقبون ان الاتفاق بمثابة دق اسفين في العلاقات بين فرنسا وشركائها الاوروبيين. ويعتقد محللون آخرون ان الاتفاق أدى الى تعطيل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا، مما مهد الطريق أمام اصلاحات طموحة على مستوى التجارة العالمية وكان السفير الامريكي لدى المجموعة الاوروبية في بروكسيل قد صرح عشية اعلان الاتفاق بأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية "ستكون في حال اندلاعها اكبر حرب تجارية في التاريخ كما ان الاتفاق بينهما سيكون في حال حصوله

اكبر اتفاق تجاري في التاريخ".

وبينما أبدى الديبلوماسيون الاوروبيون ارتياحهم لاستبعاد الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، فان خبراء الزراعة الاوروبيين يعتقدون بأن الاتفاق يهدد الصادرات الزراعية الاوروبية في الحبوب واللحوم ومنتجات الحليب بنسبة ٢١٪، مما سيؤدي الى تقليص حصة اوروبا من السوق العالمية للغذاء، وان فوائض الصادرات ستتجه نحو الاسواق الداخلية، مما سيؤدي الى انهيار اسعارها وتراجع مداخيل المزارعين. لذلك وصف المزارعون الفرنسيون والبلجيكيون الاتفاق، الذي وقع يوم ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر الحالي، بأنه تعبير عن استسلام اوروبا امام الولايات المتحدة الامريكية. وذكر اللوبي الزراعي الاوروبي في بروكسل بأن الاتفاق سيؤدي الى خسائر ملايين مواطن العمل في أرياف اوروبا. بينما عقب رئيس نقابات المزارعين الفرنسيين بأن تحرير المنتجات الزراعية " كما تريده واشنطن" يهدف الى عرقلة اوروبا وحرمانها من امكانات تعديل كفة السوق العالمية للغذاء التي يسيطر عليها المصدرون الامريكيون.

وعلى صعيد آخر، فقد تظاهر المزارعون الفرنسيون في جميع انحاء البلاد احتجاجا على مشروع الاتفاق الاوروبي - الامريكي، وطالبوا الحكومة الفرنسية برفضه. ومما يلفت النظر ان تلك المظاهرات استهدفت احد مظاهر الحياة الامريكية (مطعم مكدونالد في مدينتي أميين وليل). ومن الجدير بالذكر، ان الحكومة الفرنسية حصلت على تاييد البرلمان لمعارضتها الاتفاق. وقال رئيس الوزراء الفرنسي ان بلاده ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع اتفاق تجاري لمنظمة (الغات) يتعارض مع مصالحها الوطنية. ورغم تصريحات المسؤولين الفرنسيين المنددة بالاتفاق فقد لزم الرئيس ميتران الصمت، اذ ان حلمه في التكامل الاوروبي يمكن ان ينهار اذا اضطر لنقض الاتفاق. وقد ضاق هامش المناورة المتاح امامه عندما اعلنت الحكومة الالمانية، التي تعد أوثق حلفاء فرنسا داخل المجموعة الاوروبية، عن ترحيبها بالاتفاق. وسوف تلقي القضية بظلالها على قمة المجموعة الاوروبية، المقرر عقدها يومي ١١ و١٢ كانون الاول / ديسمبر المقبل، والتي ستبحث ايضا سبل التغلب على الاعتراضات التي تبديها بريطانيا والدنمارك على معاهدة (ماستريخت) الخاصة بالوحدة الاوروبية.

ان حديث "الكبار" عن التجارة الحرة ينطوي على تحول الدول الغنية الكبرى الى تجار رقيق جدد، حيث الضحية الاولى ستكون فقراء العالم الذين يمثلون ٤ مليارات نسمة ولا يمتلكون سوى ٢٠٪ من ثروات العالم و ١٥٪ من تجارته. فقد ذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، في مقال لها حول "اخطار التجارة الحرة"، ان العالم الثالث هو الخاسر الاكبر في مفاوضات (الغات). وذلك بسبب استبعاد مسألتي الديون العالمية وأسعار السلع الاستهلاكية من المفاوضات.

ومن ناحية اخرى، اوضح الخبراء ان اقتراحات الغات توحي للوهلة الاولى انها ستمنح الدول النامية فرصتها للدخول الى الاسواق العالمية، على ان تقوم في المقابل بخفض القيود الجمركية والتجارية امام سلع الدول الغنية، والسماح لها بالانتشار في الاسواق التي كانت في الماضي تقع داخل اطار الحماية الجمركية، وتفتح أمامها حرية الاستثمارات والمشاركة في المناجم والصناعات والخدمات مثل المواصلات والبنوك. ولكن اذا كان هذا النظام، من الناحية النظرية يعتبر عادلا، فانه من الناحية الواقعية غير ذلك تماما، اذ ان الدول الغنية هي التي تسيطر على استثمارات العالم، ولديها القدرة الاقتصادية لانتاج سلع أرخص واسرع.

وقد اعرب كاتب المقال عن مخاوفه في هذا الشأن عندما تحدث عما أسماه بـ "الاستعمار الحديث" الذي ستقوده ٥٠٠ شركة عملاقة عالمية للسيطرة على ٧٠٪ من تجارة العالم.

وأوضح جولدسميث ان العالم الثالث أضعف من أن يقاوم أو يتصدى لشروط (الغات) بسبب ضعف تمثيله داخل المنظمة العالمية، والنتيجة بالنسبة للخبراء ان تقوم (الغات) بفرض احترام الامتيازات الاجنبية على دول "العالم الثالث" مما سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع التكنولوجية والادوية فيها. كما ان "العالم الثالث لن يستطيع حماية ثرواته القليلة من الغزو الاجنبي، وسيؤدي اضطراره لاستيراد السلع الاجنبية الى حدوث اضطراب في أسواقه، وخفض، بل تدمير، مستوى معيشة المزراعين فيه وانهيار الانتاج المحلي الذي لن يستطيع الدخول في منافسة مع الانتاج الاجنبي.

وهكذا ستؤدي سياسة (الغات) الى زيادة اعتماد الدول الفقيرة اقتصاديا على الدول الغنية، لتعود مرة اخرى وتصبح مجرد مستعمرات صغيرة لخدمة مصالح الشركات العملاقة والقوى العظمى.

ومن جهة اخرى، فان الاتفاق الاوروبي - الامريكي سيؤدي الى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية الى الدول العربية، مما سيؤدي الى زيادة مديونيات هذه الدول. واذ تراهن الدول العربية، خاصة غير النفطية، على تحرير قطاع الخدمات المصرفية والسياحية بأمل زيادة الاستثمارات الخارجية في اسواقها، فان حدة الطلب على الرساميل في الدول الصناعية ودول وسط وشرق اوروبا وجمهوريات رابطة الدول المستقلة تدعو الى التفيكر بأن آفاق زيادة الاستثمار الاوروبي أو الامريكي أو الياباني لن تشهد زيادة كبيرة، مما يفرض على نظام الراهن العربي ان يعزز الروابط العربية لعلها تساعده في الخروج من مأزقه الشامل.

واخيرا نتساءل هل تقلصت احتمالات المواجهة الاقتصادية بين أوروبا ذوالولايات المتحدة من مواجهة اوروبية - امريكية الى فرنسية - امريكية؟. وهل تستطيع فرنسا التي يعتريها الضعف من مواجهة التحديات التي تفرضها الاتفاقية؟ ■

المفهوم الصهيوني للحكم الذاتي للفلسطينيين

■ في احدى ساحات تل أبيب، تجمع عشرات الألوف من المستوطنين الصهاينة والمعارضين للعملية السلمية، في مظاهرة باشراف مجموعة (مواطنين من أجل الجولان)، وهم يبثون تسجيلا لصوت اسحق رابين يقول (لا يعقل ترك الجولان، حتى في حالة اتفاق سلام مع سورية، ومن يعتقد غير ذلك، يهمل أمن الهضبة، ويبيح بالتالي أمن "دولة اسرائيل"). ومع أن رابين قد أدلى بهذا التصريح، عشية الانتخابات التشريعية للكنيست الصهيونية الثالثة عشرة، قبل أربعة أشهر، فان المتظاهرين الصهاينة، الذين قدروا في روايات أخرى، بانهم أكثر من أربعمائة ألف شخص، أعادوا من جديد، التذكرة بتلك المقولة من جديد. وسط شعارات ولافتات، تدعو الى ادامة البقاء الاستيطاني اليهودي، والى أن حكومة رابين غير مخولة للانسحاب عن أي شبر منها.

ومن على منبر الكنيست، تحدث شيمون بيريز أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له وقال: (لقد أوضحنا للفلسطينيين بواسطة المصريين، أن الادارة الذاتية التي تريد الدولة الصهيونية فرضها على الشعب الفلسطيني الأراضي المحتلة، لا تعني باي حال من الأحوال سيادة على الأرض). وطالب الفلسطينيين بلهجة لم تخل من التحذير، بقبول هذا الأمر، في حالة ما اذا أرادوا التقدم، لأن الموقف الصهيوني حازم في هذه المسألة. وأن المناطق المأهولة بالفلسطينيين، ستدار بواسطة العرب، بينما سيظل المستوطنون الصهاينة ومستوطناتهم تحت السيادة الصهيونية، وسيصار الى ادارة مشتركة للأراضي الاميرية، التي تعرف بأنها أراضي تابعة للدولة.

ويبرز هذان الموقفان وسط مؤشرات أخرى، تظهر أن حكومة الكيان الصهيوني، لم تعد في عجلة من أمرها، بما يتعلق في سير المفاوضات الجارية حاليا. فقد رويت تصريحات لرابين، في لقاءات على مستويات صهيونية رفيعة، بان العملية السلمية لم تحن بعد، وأن العدو الصهيوني في مواقفه هذه، يبدي تشددا واضحا. جعل رفائيل ايتان، زعيم حركة تسومت اليمينية، والمرشح للانضمام الى تركيبة حكومة رابين الحالية، يخرج مرتاحا بعد لقائه مع رابين. وخاصة وأن ايتان هذا، من أشد المعارضين للعملية السياسية، وهو يعادي كل من يدعو لاعادة شبر من الارض للعرب. وقد ذكر أمام نواب حزبه، أن ما سمعه من رابين، قد حظي برضاه وموافقته.

وتتذرع حكومة الكيان الصهيوني، لتبرير هذا التشدد، بأن القيادة الفلسطينية، تشبثت طويلا بتوجه يقوم على الحصول على كل شيء أو لا شيء. وأنه يجب عدم التغاضي عن تلك المظاهرات التي جرت في تل أبيب، ضد الانسحاب من الجولان، وأنه لابد من الانتظار والترقب، لاعتلاء الادارة الامريكية الجديدة بزعامة كلينتون لسدة الحكم في واشنطن، واختبار توجهاتها.

وهذا ما يفسر المواقف المحرجة والتناقضات المثيرة، التي تبدو فيها حكومة الكيان الصهيوني، وهي تشوش وتعرقل المسيرة السلمية، التي تسير باسمها باتجاه الحل الجذري لمتاعب الدولة والمنطقة، ثم تعود وتبرر تناقضاتها، بالتزاماتها بمجالات داخلية وخارجية أخرى.

ففي الداخل، توزع البيانات العلنية، ويتم تجاهل المشاكل الملحة، وتوجه الانتقادات العلنية، والتراجعات عن الوعود المقطوعة حول التزامات الحل السياسي خلال الانتخابات.

وفي الخارج تتوجه حكومة الكيان الصهيوني الى العالم، وتدعى انها حريصة على السلام، بالرغم من انها تظل مرهونة بآراء وتحركات العديد من الأحزاب والكتل الصهيونية.

الا أن حكومة العدو، تنطلق في تصرفاتها وتحركاتها، من أن مرجعيتها الأساسية في عملية السلام، هي مصالح اليهودية وأمن دولة الكيان الصهيوني وهما مفهومان مطاطان يوحيان بالعطاء، ولا يعطيان ويوهمان

بالتنازل ولا يتنازلان. لذلك لم تعد تنظر الى كل الأرض، كمصدر حماية لها في عصر الصواريخ، فتخلت عن سياسة شامير في استيطانها واسكان مهاجرين جدد فيها فلجأت الى مفهوم "الأمن" وابتدعت "مسمّى" المستوطنات الأمنية كبديل لمفهوم شامير بالمستوطنات السياسية وان كان كلا الأمرين ينهبان الأرض وكل بطريقته. كما فضلت حكومة رابين علاقاتها للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كوسيلة لحماية أمنها. بحيث أصبح مفهومها للأرض، وسيلة لفرض مفهومها عن السلام الذي تريده. وهي لذلك ترفض المفهوم الفلسطيني للسلام، واصراره على مرجعية الشرعية الدولية وقرار ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب من الأرض .. كل الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. ومازالت حكومة الكيان الصهيوني، ترفض مفاهيم السلام المطروحة، مستندة الى القوة الأقوى في العالم، المتمثلة في الولايات المتحدة.

وهذا ما يفسر المقترحات الصهيونية، حول مفهومها للحكم الذاتي، حيث أنها تهدف الى جعل الفلسطينيين يسلمون بالمستوطنات كامر واقع، والتعامل معها على أساس انها حق أبدي لهم. مع أنها في واقع الأمر مظهر احتلالي للأرض الفلسطينية، لابد من انهائه مع انهاء احتلال جيش الكيان الصهيوني للأرض الفلسطينية. وهي تسعى الى تكريس احتلالها للقدس، وجعلها عاصمة "أبدية" لدولة الكيان الصهيوني. ويرى الصهاينة بأنهم قد ذهبوا بعيدا فيما اقترحوه على الفلسطينيين، فيما يتعلق بالسيطرة الفلسطينية على الأرض الخاصة بهم (المدن والقرى ذات الأكثرية الفلسطينية)، والتي يقطنون عليها، واجراء مداولة حول مستقبل أراضي الدولة (الاراضي الاميرية). ويعتبرون تقليص البناء الاستيطاني في الأراضي المحتلة، توجها لتسوية مع الفلسطينيين، وابقاء القدس الموحدة خارج اطار النقاش.

ويبدو واضحا ان هناك مبادىء أساسية تقف وراء المفاوضين الصهاينة، ومن ورائهم المسؤولين في حكومة الكيان الصهيوني. وهي تتمثل في مايلي:

١- ان هذه المفاوضات تدور حول تسوية مرحلية، ولامجال للموافقة على البحث حول الهدف النهائي. لأن الصهاينة يعرفون ان الفلسطينيين يتطلعون الى دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وان تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة. بينما ينظر الصهاينة الى ان الحكم الاداري الذي عرضته حكومة الكيان الصهيوني على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون نوعا من فترة تجربة، لاعطاء الوقت الكافي للتوصل الى حل دائم.

٢- ان الصهاينة يسعون الى البدء في عملية تمكن من التعايش، وتدفع الى الثقة المتبادلة، وتصل الى تسوية مقبولة ومتفقة مع تطلعات الحكومة الصهيونية.

٣- ترفض حكومة الكيان الصهيوني، ان يكون الشعب الفلسطيني، هو مصدر الصلاحيات والسلطة في الارض.

٤- ترى أن المسؤولية المطلقة عن الامن والدفاع، ستكون للجيش الصهيوني.

٥ - لا توافق حكومة الكيان الصهيوني على اخلاء المستوطنات الصهيونية، التي اقيمت في الأرض المحتلة، ولا يمكن ان تتخلى عن مسؤولياتها تجاه أمن المستوطنين الصهاينة الذين يعيشون فيها.

٦- ان اراضي القدس لن تكون مشمولة في حدود الادارة الذاتية.

٧- ان حدود الادارة الذاتية لن تكون مطابقة لحدود الخط الاخضر كما هي عليه الآن.

كما أن هذه المبادىء لا تعني فقط أن الكيان الاسرائيلي يريد المفاوضة لاجل المفاوضة، بل يريد الوصول الى أخذ أقصى ما يمكن من الطرف الفلسطيني أساسا والعربي عموما، دون تقديم شيء بالمقابل الا تخلصه من الانتفاضة من خلال تنازله (اذا حازت التسمية) عن المدن الكبرى والمخيمات والقرى حيث ينأى بجيشه عنها، الى المستعمرات التي اقامها خارج هذه التجمعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان تجرؤ الكيان الصهيوني على الامساك بهذه المبادىء، انما يستمد تشجيعه الاساسي من الولايات المتحدة التي لا تمارس دور الوسيط العادل أو حتى دور الملتزم والراعي لتطبيق أساس العملية السلمية.

وما تبديه حكومة الكيان الصهيوني من مرونة ظاهرية، يخفي تشددها، الذي يعززه أمر واقع عربي. ينطلق من ايمانها بأنها في المركز الأقوى. وهي تراهن على أن الأطراف العربية، في قبولها عملية السلام، لا تملك التراجع عنها، وأن الأطراف العربية أكثر رغبة منها في التوصل الى تسوية■

اساليب الإعلام الصهيوني

تأليف : شموئيل سيجف

■ اذا كان الاعلام هو صوت وصورة كل دولة، فان مثل هذه الحقيقة لا تكاد تنطبق على جهة أو دولة كما تنطبق وانطبقت على دولة الكيان الصهيوني. وليس من قضية لعب فيها الاعلام دورا أساسيا ومركزيا في الوصول الى الأهداف المتوخاة، مثل الدور الذي لعبه في القضية الصهيونية. وما من جهة استغلت امكانيات الاعلام وسخرته، بغية الوصول الى مآربها، مثلما استغلت الحركة الصهيونية ودولة الكيان الصهيوني، هذه الامكانيات وسخرتها.

* * *

وأساليب الاعلام الصهيوني متنوعة ومتعددة، وتغطي كافة جوانب النشاطات الانسانية، وهو يعتمد الدعاية بالكلمة، حيث يقوم على اغراق العالم بسيل من الدعايات المكتوبة والمسموعة والمرئية، بشتى وسائل الاعلام من صحافة ومجلات ونشرات وكتب واشعار وقصص ومسرحيات وندوات ومؤتمرات وافلام سينمائية وبرامج اذاعية. كما أنه يعتمد دعاية الحركة، أو الدعاية بالأعمال والأفعال، وذلك ضمن أسلوبين هما:

١- دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا.

٢- دعاية العنف والارهاب.

* * *

دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا:

تمتاز دعاية الحركة الهادئة داخليا وخارجيا، باستغلالها للعلاقات البشرية، المعتمدة على الدراسة العميقة للنفس البشرية وعوامل العنف الكامنة فيها. وتتخذ هذه الدعاية اتجاهين، داخليا يطبق داخل الكيان الصهيوني، وخارجيا يطبق خارج الكيان الصهيوني. وتشمل هذه الدعاية داخل الكيان الصهيوني ما يلي:

١- الضيافة:

حيث يعمد الكيان الصهيوني على استضافة عدد كبير من الأجانب بصفة شخصية أو رسمية، فردية كانت أم ضمن مجموعة متميزة. ولئن كانت وزارة الخارجية تستضيف القسم الأكبر من هؤلاء الضيوف، فانها ليست وحدها في هذا المجال. وتتم دعوة هؤلاء الضيوف نتيجة دراسة واختيار. ومن المهم أن تتوفر فيهم المؤهلات التي تجعلهم مرموقين وذوي كفاءة ومكانة ونفوذ في بلادهم.

٢- تنظيم المؤتمرات والمهرجانات:

تحرص حكومة الكيان الصهيوني على حضور المؤتمرات الدولية أينما كانت. وتسعى بكل امكانياتها للحصول على دعوات لهذه المؤتمرات. وهي تقوم بعقد مؤتمرات متخصصة، لكي يكون المجال مفتوحا لاشتراك رجال الاختصاص والسياسة على السواء لحضورها. وقد نظمت حكومة العدو الصهيوني في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٦، اثنين وعشرين مؤتمرا، حضرها حوالي سبعة آلاف أجنبي. وشملت مجالات عديدة، تتصل مواضيعها، بالصحافة الآسيوية، ودور المرأة في الكفاح من أجل السلام والتنمية، والمشاكل الضرائبية والنقدية.

٣- الدورات التدريبية:

وهذه الدورات توجه الى الدول النامية، لوضع خبرة التجربة الصهيونية الخاصة في متناول يد هذه الدول. وتعرض حكومة الكيان الصهيوني، استعدادها لتدريب مبعوثين في ميادين متعددة، في معاهد خاصة تنظمها الجامعات في داخلها وخارجها. ويتميز معظم الوافدين لهذه الدورات، بأنهم من الشباب الذي سيكون مؤهلا ذات يوم للوصول الى المراكز الهامة داخل بلاده. وتنظم حكومة الكيان الصهيوني دورات خاصة لآلاف اليهود

الذين لا يزالون يقيمون خارج الأرض المحتلة. عبر مؤسسات خاصة، وذلك لتكريس ارتباطهم بالكيان الصهيوني.

٤- تخليد الصداقات:

حيث تقوم حكومة الكيان الصهيوني، بتخليد الصداقات التي تبديها الدول أو الاشخاص الاجانب، حتى ولو كانت هذه الصداقة ليست لاعتبارات سياسية فقط. وعادة ما يجري تخليد هذه الصداقات من خلال رموز، وغالبا ما تكون في مدينة القدس، من خلال اطلاق أسماء هؤلاء الأصدقاء على الشوارع، وغرس الاشجار، ومنح الميداليات، واقامة النصب التذكارية، والمباني بأسماء الدول الصديقة لها. وفي مدينة القدس، شقت حكومة الكيان الصهيوني شارعا، أطلقت عليه اسم (شارع الصالحين من غير اليهود)، وتزرع على طرفيه أشجار باسماء من تبرعوا بمبالغ ضخمة للحركة الصهيونية.

٥- السياحة:

وهنا لا يهتم الكيان الصهيوني بالسياحة كمصدر دخل، فقط، كغيره من الدول. وانما تحرص على الا يصرفها ذلك عن أن تكون السياحة مصدرا للدعاية وكسب الانصار والمؤيدين. وفي هذا المجال، يركز الاعلام السياحي على الكيان الصهيوني باعتباره (الأرض المقدسة)، بغية خلق الاحساس لدى الرأي العام العالمي، بأن وجود الأرض المقدسة، مرتبط بوجود الكيان الصهيوني. ويركز على (الكيبوتسات)، وينظم لها الرحلات السياحية، كما يفسح المجال للشباب من الجنسين للعمل في هذه (الكيبوتسات).

وتستهدف حكومة الكيان الصهيوني من ذلك النشاط السابق ذكره:

أ- التركيز على أهمية القدس كعاصمة للكيان الصهيوني.

ب - خلق الصلة الروحية بين الدولة المعنية وزعمائها وبين القدس.

ج - اشعار الدول والشخصيات المعنية، أن الكيان الصهيوني لا ينسى أولئك الذين ساعدوه أو يقدمون له المساعدة.

د- خلق الاحساس لدى الضيوف والسياح الأجانب، بمدى الصداقات الواسعة التي يتمتع بها الكيان الصهيوني مع البلدان المختلفة.

ويتضمن نشاط الاعلام الخارجي النواحي التالية:

١- تصدير الخبراء:

حيث يلعب الخبراء والمدربون الصهاينة في الخارج دورا هاما في خدمة سياسة الاعلام الصهيوني، ويتعمد هؤلاء أثناء وجودهم في الخارج، خلق الصلات الشخصية المباشرة، مع أولئك الذين يعملون معهم. خدمة للأهداف الصهيونية.

٢- عرض الانتاج الثقافي والفني:

وهنا يحاول خبراء الاعلام الصهيوني، استثمار انتاجهم الثقافي والفني، للفت نظر الرأي العام العالمي الى سلامة الحل الذي توصلوا اليه، في اقامة الكيان الصهيوني لحل المشكلة اليهودية. كذلك أولت حكومة العدو عملية تنظيم المعارض اهتماما خاصا، كما تحرص على المشاركة في كافة الأحداث الثقافية حيثما تجري، وكلما أتيح لها ذلك.

٣- ادعاء الدفاع عن حقوق الانسان:

فقد عمدت حكومة العدو الصهيوني، بعد أن تكشف وجهها الحقيقي، كدولة ارهابية عنصرية، تقوم على القتل والارهاب والاغتصاب، عمدت الى اتخاذ بعض المواقف التأييدية شكلا لبعض الحركات المناهضة للاستعمار والتمييز العنصري في العالم.

٤- الاتصالات الشخصية:

وهذه هي احدى الأساليب الهامة للاعلام الصهيوني، وتتم من خلال زيارات الصهاينة للبلد المعني، والصهاينة المقيمين فيه. وهي تعتمد في الأساس على العلاقات الشخصية القائمة بين هؤلاء الزوار أو المقيمين، وبين معارفهم وأصدقائهم وأقرانهم في ذلك البلد. ويحاول الكيان الصهيوني سد النقص الناجم عن عدم وجود جاليات يهودية في معظم اقطار العالم الثالث عن طريق الزيارات المتواصلة.

٥- استغلال الكوارث:

ويبدي هذا الجانب، حرص الكيان الصهيوني على أداء المجاملات الدولية في فترات المجاعة والكوارث الطبيعية. ولا يكتفي الكيان الصهيوني بارسال المعونات عن طريق الهيئات الحكومية فقط، وانما عن طريق المؤسسات غير الحكومية. وعادة ما يرسل المتطوعين،

حتى يخلق الانطباع لدى الرأي العام في تلك الدولة، على المشاركة الشعبية الصهيونية التلقائية.

٦- افتعال التجاوب والتعاطف:

تبادر دولة الكيان الصهيوني الى الاعتراف بالدول والحكومات حال قيامها، وتعمل على توطيد علاقاته الدبلوماسية معها. كما أن العدو الصهيوني يعمد الى ابداء التعاطف الزائف مع كثير من الحركات والتنظيمات والشعوب، ويحرص على أداء المجاملات. وتصل لهجة التخاطب الى المحاكاة التامة والتكيف المطلق. فعندما يخاطب المسيحيين المتدينين، يحاول ابراز أواصر تاريخية بين الديانتين المسيحية واليهودية، وعندما يخاطب المسلمين يحاول أن يبرز الدور التاريخي الذي لعبته الديانتان الاسلامية واليهودية في تطور التاريخ البشري. كما أنه يخاطب كل مذهب سياسي بلغته، وكل فريق اجتماعي بمنطقه الخاص.

٧- استجداء العطف:

ويبدو ذلك في التركيز على ما لاقاه اليهود من تشريد واضطهاد، في محاولة لاستدرار عطف الرأي العام العالمي. وقد استطاع العدو الصهيوني من خلال ذلك، ان يكسب لنفسه كثيرا من الانصار في العالم. ونتيجة لذلك، قامت دول ومؤسسات وشخصيات بتقديم الدعم المادي والمعنوي لدولة الكيان الصهيوني.

* * *

دعاية العنف والارهاب:

ويندرج هذا النوع من الدعاية ضمن أساليب الحرب النفسية، ويستخدمه الكيان الصهيوني مع خصومه الأقوياء. فاذا ما فشل في كسب شخص أو جهة الى جانبه، أو فشل في حمله على السكوت بوسائل الترغيب والاقناع والاغراء، عمد الى استخدام العنف معه. ويتخذ العنف أشكالا عديدة، منها، ممارسة الضغط المالي أو النفسي أو الانذار أو التهديد الشخصي أو وضع القنابل والمتفجرات وأعمال النسف ومحاولات الاغتيال والتصفية. وفي التاريخ الصهيوني أمثلة عديدة على أساليب دعاية العنف والارهاب، التي مارسها الاعلام الصهيوني ضد زعماء ومفكرين ومؤسسات مختلفة.

* * *

معركة ضد اليونسكو:

في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٧٤، اتخذ المؤتمر العام لليونسكو ثلاثة قرارات، تدين السياسة الصهيونية في المناطق المحتلة، وخاصة سياستها تجاه القدس ، حيث تواصلت انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩. وقد كان لهذه القرارات شأن حيوي في خدمة القضية العربية. الا أن الكيان الصهيوني لم يستسلم لمضامين هذه القرارات، وبدأت أجهزة الدعاية الصهيونية عملها. وقد استخدمت الحملة الصهيونية المضادة عدة تكتيكات مميزة وفعالة ومتنوعة للتأثير على الرأي العام العالمي. فقد عبأت الطبقة المثقفة الغربية، مستخدمة الصلات الوثيقة بها، ومستفيدة من المشاعر المؤيدة للصهاينة. وأدى ذلك الى اعلان اعداد كبيرة من هذه الشخصيات، سحبها لخدماتها ومساهماتها في أية نشاطات لليونسكو. وقامت بالضغط على المؤسسات الحكومية الغربية، التي اتخذت خطوات، أو هددت باتخاذها، ضد اليونسكو، بسبب قراراتها ضد الكيان الصهيوني. وقد جاءت هذه الاجراءات استجابة للضغط الصهيوني المباشر، ونتيجة للمناخ الذي نجح الكيان الصهيوني في اشاعته، والقائم على التشويه والانفعال العاطفي. كما أظهرت تعليقات الصحافة الغربية حول قرارات اليونسكو ومعانيها وخلفياتها وردود الفعل عليها، التشويه المتعمد للحقائق، الذي ظهر واضحا في المقالات والافتتاحيات والزوايا الاخبارية، التي كانت تغطي نشاطات اليونسكو.

وفي معركة الكيان الصهيوني ضد اليونسكو، ارتكزت الحملة الدعائية المضادة لقراراتها على المحاور التالية:

١- اعتبار القرارات الصادرة ضد الكيان الصهيوني من اليونسكو، محاولات تسييس لها، وهذا لا يمكن السكوت عليه، لأن اليونسكو منظمة مكرسة للعلم والتربية والثقافة.

٢- الانكار المستمر للاتهامات الموجهة الى الكيان الصهيوني، بالاعتماد على التحريف وتشويه الافكار. والادعاء بأنه لا يوجد أي أساس للاتهامات ضد الكيان الصهيوني، والتي قادت الى اتخاذ تلك القرارات المعادية له.

٣- قدرة الكيان الصهيوني أمام ضخامة الأموال العربية، وقد كان ذلك ملحقا اضافيا مساعدا للذرائع الصهيونية الرئيسية في معركتها ضد اليونسكو.

وهذا ما جعل الحملة الصهيونية على اليونسكو، تنجح في اقناع الرأي العام الغربي، بأن تلك القرارات ضد الكيان الصهيوني، هي قرارات ظالمة، وذات حوافز سياسية، وبدون أسس حقيقية. وأنها لا تنسجم اطلاقا مع منظمة مثل منظمة اليونسكو. والغريب في الأمر، أنه لم تقف مجلة أو صحيفة لتتبنى الموضوعات التي تطرحها قرارات اليونسكو، لتطالب الكيان الصهيوني، باتخاذ اجراءات أو تدابير لتغيير سياساتها في المناطق المحتلة.

* * *

الضغط والتشهير:

لعل أبرز محاولات العدو الصهيوني في كسب الاصدقاء ومحاربة الأعداء، هي محاولات الضغط والتشهير. وعلى الرغم من أن استقصاء هذه الحالات ليس سهلا، لأن معظم ضحايا حملات الضغط والتشهير الصهيوني، يترددون في التحدث بصراحة، عما تعرضوا له من أعمال ملاحقة ومضايقات وضغوط نفسية واقتصادية واجتماعية. الا أن الحركة الصهيونية، نجحت بمعاونة فئات تاتمر بأمرها، في اسكات عدة أصوات تعرضت لها بالنقد. ولم يقف الأمر في هذه المحاولات عند الشخصيات العادية، بل تعداه الى شعراء وأدباء كبار، وقادة عسكريين، ووصل الى وزراء، ورؤساء جمهوريات (نموذج الرئيس النمسوي السابق كورت فالدهايم) وحتى اليهود أنفسهم، فانهم يتعرضون لحملات الارهاب والتشهير في حالة انتقادهم للكيان الصهيوني (اليهودي الامريكي الفرد لينتال) ويتمثل رد الفعل الصهيوني ضد من ينال من سمعة الكيان الصهيوني في أي مقال يكتب، باتباع الأسلوب التالي:

١- ملء الصحف بالاحتجاجات والاستنكارات والتذكير بملايين اليهود الذين لاقوا حتفهم على أيدي النازيين!!؟ ويتولى ذلك العمل عدد من المحترفين الصهاينة، الذين يمارسون هذا العمل بشكل واضح.

٢- اللجوء الى الأصدقاء من غير الصهاينة، لكتابة الردود على من ينال من سمعة الكيان الصهيوني.

٣- توجيه الوفود الى الصحيفة التي ظهر فيها المقال، ومقابلة رئيس تحريرها، وابداء استياء اليهود من موقف الصحيفة المعادي للشعب اليهودي.

٤- عقد مؤتمر صحفي، يرد فيه على المقال، وتوزع وقائع المؤتمر على الصحف لنشرها.

٥- اعراب المؤسسات والشركات الصهيونية عن استيائها من موقف الصحيفة، والتهديد بوقف اعلاناتها.

٦- الغاء عدد من القراء اشتراكهم في الصحيفة.

٧- انهيال المكالمات الهاتفية والرسائل على كاتب المقال، وكلها سب وشتم وتهديد ووعيد.

وغالبا، وبعد أسابيع من الحملة التشهيرية، ينتهي دور المحرر أو كاتب الرأي في الصحيفة.

* * *

شراء الاقلام المعروضة للبيع:

وقد برعت الحركة الصهيونية في شراء الاقلام المعروضة للبيع. وعادة ما تدعو اصحابها لزيارة دولة الكيان الصهيوني، وتضع أمامها شتى المغريات والمعلومات اللازمة، لابراز الكيان الصهيوني، وفق ما تريده الدعاية الصهيونية.

* * *

تشويه الاستشهادات:

يبرع الاعلام الصهيوني في تشويه الاستشهادات، وذلك باخراجها من سياق النص الكامل، وتقديمها مبتورة ناقصة، لتخدم الغرض الذي يريده. وكثيرا ما يختلق الاعلام الصهيوني التصريحات وينسبها الى مراجع معينة. كما أنه يعمد في كثير من الأحيان الى تزييف الصور وتوزيعها في شكلها المزيف.

* * *

ان الوقوف على وسائل الاعلام الصهيوني، التي ذكرت سابقا، تدل دلالة واضحة على قدرة هذا الاعلام في الانتشار والاتساع وتزوير الحقائق وتهشيمها. وقد كان هذا الاعلام، طوال السنوات التي مضت، وسيلة الحركة الصهيونية في الوصول الى غايتها. وقد استطاعت استغلال المواقف العديدة وتوظيفها لمصلحتها. وهي بذلك تسرح وتمرح، في غياب توجه اعلامي، يتحدى الأباطيل الصهيونية، ويكشف زيفها. وما ورد سابقا، ليس الا أساليب تجعل الباطل حقا، وترسل الظاهر الى أعماق الباطن. في محاولات لاخفاء الحقيقة بالتشويه والتزوير. وليس أدل على ذلك، من نجاح الصهاينة اغتصاب أرض، وتشريد شعبها، وادعائهم لأحقيتهم بها. وتلك هي الكذبة الكبرى. التي لا تزال تصول وتجول في أرجاء المعمورة ■

تتمة رأينا

هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وانه بدون الدور المباشر والصريح والمعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان عملية حوار الطرشان، لن تقود، ولن تؤدي الى اي حل او تسوية. وان على الادارة الامريكية، التي وعدت باعادة النظر في قرارها السابق، بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، والاستعداد لاعادة الحوار بعد الانتخابات، ان تفي بوعدها.

لقد عانى وفدنا المفاوض من مراوغة وانحياز الوسيط الامريكي، ومن تغييب الراعي الآخر عن اي دور فاعل خلال العام المنصرم. وكذلك من الدور الباهت الذي تلعبه الامم المتحدة في عملية التسوية، التي تقوم اساسا على قراراتها. ولهذا كان التوجه بالطلب باعادة انعقاد مؤتمر مدريد من جديد، انطلاقا من نص خطاب الدعوة الى المؤتمر، الذي جاء فيه :(وبالامكان عقد المؤتمر مرة ثانية، فقط، بموافقة جميع الاطراف).

واذا كان من المتوقع ان يمانع رابين هذه الدعوة، فان الادارة الامريكية الجديدة، يمكن ان تجد فيها فرصة نادرة لبداية سياسة خارجية ناجحة. فالرئيس المنتخب كلينتون، الذي حاول بوش ان يحط من قدره وقيمته، فيما يتعلق باطلاعه ومعرفته بالسياسة الخارجية، يمكن ان يشكل انعقاد مؤتمر مدريد مدخلا مغريا، تبدأ منه الادارة الجديدة ووزارة الخارجية الامريكية، عبور عالم الديبلوماسية العالمية من اوسع الابواب.

وانطلاقا مما تقدم، يمكن ان يكون طلب تأجيل الدورة الثامنة، لما بعد انعقاد مؤتمر مدريد الثاني، في مطلع شهر آذار القادم اي بعد عامين من اعلان الرئيس بوش لمبادرته، التي تشكل احد القواعد التي ترتكز عليها مسيرة التسوية، والتي تنطلق من النقاط الاربعة، التي جاءت في خطابه بتاريخ ٦ آذار ١٩٩١. حيث قال : (ولابد ان يقوم السلام الشامل على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام، ويجب التوسع في هذا المبدأ حتى يكفل امن اسرائيل، والاعتراف بها. ويكفل في نفس الوقت الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. واي شيء غير ذلك سوف يفشل من ناحيتي تامين العدالة والامن. لقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي الاسرائيلي).

وكان بوش قد عدل صيغة (الفلسطينيين) في مؤتمر مدريد، بالحديث عن الشعب الفلسطيني. حيث قال :(ونحن نعلم ايضا، ان السلام يجب ان يقوم على العدل. ففي غياب العدل، لن تكون هناك شرعية ولا استقرار. وهذا ينطبق ايضا على الشعب الفلسطيني، والذي عانى الكثير من خلال احباطات).

ولكن ادارة بوش لم تكن وفية لالتزاماتها، حتى المجحفة منها، وخاصة المتعلقة بضمانات القروض، التي تسهل تهجير اليهود السوفييت وغيرهم الى بلادنا. ولم يلعب فريق الادارة الامريكية الدور الوسيط المنحاز فقط، ولكنه كان يتآمر على وفدنا، ويدفعنا للخوض في المياه الاسرائيلية، لنواجه الاجوبة الأكثر اجحافا، من شروط التسوية ذاتها. وذلك عبر اللقاءات غير الرسمية، التي تمخضت عنها صيغة ما يسمى بالبنتستونات، والتي اطلق عليها احد الاخوة البنتستونات الشبيه بالجبنة السويسرية (*SWISS CHEESE BENTOSTONIZATION*) اي مجموعة دوائر معزولة عن بعضها البعض في محيط شاسع من المستوطنات والوجود العسكري الصهيوني.

اذا كان الوسيط الامريكي وهو في ذروة ممارسته للسلطة، خلال عام كامل، لم يقدم لوفدنا غير خيبات الأمل والوعود الكاذبة. فما الذي يمكن ان نتوقعه منه في الجولة الثامنة والاخيرة، بالنسبة لمجموعة تلاميذ كيسنجر الصهاينة. ولكن اذا كان هنالك استعداد من ادارة بوش باعادة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، فلابد من المشاركة في الجولة الثامنة.. لان هذه المشاركة لا تقلل الخسائر فحسب، وانما تضيف رصيدا ايجابيا لوفدنا ولمنظمتنا.

ان مجمل التحركات التي قامت بها القيادة الفلسطينية، لتدعيم الموقف النضالي الفلسطيني، وفي سبيل دعم الانتفاضة، وتثبيت موقع منظمة التحرير الفلسطينية، في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات العربية والدولية، وستشكل في حصيلتها، الارضية التي سيتم اتخاذ القرار على اساسها، بعيدا عن اية ضغوطات تتعارض مع مصلحة الشعب الفلسطيني.

ان الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي هي من امضى اسلحة ثورتنا وشعبنا في مسيرتنا النضالية، تحتم علينا ان ناخذ بعين الاعتبار الرأي المنطلق من ارضية فلسطينية الهدف والهوى والمصلحة. وهي ان كانت كذلك، فان محصلتها تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني. فالموقف الرافض لمسيرة التسوية الراهنة، والذي يرى انها لن تقود الى انسحاب العدو الصهيوني من الارض المحتلة، لابد ان يكون البديل، الذي تشكل لديه، هو تصعيد القتال والجهاد ضد العدو الصهيوني، وضد جيشه المحتل وعصابات المستوطنين، الذين يدنسون تراب فلسطين، ويهددون حرمة القدس والاقصى والصخرة والقيامة والمهد.

وفي الوقت نفسه، فان الذين يرون المشاركة في مسيرة التسوية قدر لابد منه، ولن نستطيع ان نقاطعه، حيث لابديل ولا خيار لنا، ويطرحون دائما اسئلة من نوع.. وهل اذا خرجنا من المفاوضات أو علقناها يتوقف الاستيطان؟ وهل تعود القدس بالمقاطعة او بالتعليق؟ نقول لهؤلاء الاخوة.. اذا كانت القدس لن تعود بحضورنا.. فلا يجوز الاستمرار، الذي يحاول به العدو الصهيوني، اضفاء الشرعية بوجودنا على تهويد القدس واغتصابها، واضفاء الشرعية على احتلاله البغيض .

نحن ندرك اهمية الدور الفلسطيني. وبالتالي ندرك اهمية دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية. وتدرك امريكا اهمية الدور الفلسطيني. وهي تدرك الآن بعد مسيرة عام كامل، ان المحرك لمجريات الامور ولمسيرة التسوية، هو ما كانت تصفه باللاعب الخفي، منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ظهر هذا اللاعب رغم انف كل محاولات الاخفاء في اروقة المؤتمرات المتعددة، بفرض صيغة اعضاء المجلس الوطني في الوفود، فاصبح الخفي ظاهرا، وصار المطلوب من الوفد الاسرائيلي، ان يغمض عينيه حتى لا يراه.

عندما قررنا في موسكو عدم الدخول، توقف الجميع واستمع الى مطالبنا. وعندما تم الاصرار على بقاء الاخ محمد الحلاج عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيسا للجنة اللاجئين في اوتاوا.. بقي الحلاج .. وعندما نصر على ان مشاركتنا في المرحلة المقبلة، تتطلب اعادة النظر بشروط مدريد المجحفة. ونصر على تعديلها الى مدريد الثاني، حيث تشارك الامم المتحدة بفعالية، وكذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن. ان موقفا من نوع موقف الرئيس ميتران، الذي اعلنه، وهو في ضيافة رابين مؤخرا، بان منظمة التحرير الفلسطينية، هي الاساس في عملية السلام. لا بد ان يكون له التأثير في خلق الاجواء الايجابية، لصالح الوضع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اطار عملية السلام.

ان اكثر الاوقات مناسبة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ان تخلق الصدمة الضرورية، لكل الذين يعتقدون، انها ادمنت العبور في الممرات الاجبارية، والاذعان للشروط المجحفة، بان تعلن المنظمة عن ضرورة تاجيل الجولة الثامنة للمفاوضات، لما بعد العشرين من يناير، موعد استلام كلينتون رئاسة الولايات المتحدة. ويمكن التراجع عن تحقيق هذه الصدمة، فقط، في حال امكانية تحقيق صدمة من نوع آخر، للذين يعتقدون ان الولايات المتحدة لن تعيد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ففي حال موافقة ادارة بوش الراحلة على استئناف الحوار مع المنظمة،تكون الصدمة قد تحققت بشكل ايجابي.

لقد اعلن بعض العرب المشاركين في عملية التسوية عن استعدادهم للمشاركة في الجولة الثامنة، دون التشاور معنا والاستماع الى رأينا. ونعتقد ان هذا الموقف التفردي، يعطي الحق للمنظمة ان تاخذ الموقف، الذي يحقق مصالح الشعب الفلسطيني. خاصة وان اخواننا العرب يدركون ان جوهر عملية السلام لا يتحقق بتعديل حدود هنا، او انسحاب هناك، وانما هو قضية وجود الشعب الفلسطيني، وقضيته المركزية قضية فلسطين، قضية القدس، قضية الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وان وجود الاطراف العربية المشاركة في مسيرة التسوية، وان كان تحت شعار المسارات المختلفة، السورية واللبنانية والاردنية، فان المسار القومي العربي هو المسار الواحد الذي تصب فيه كل الجهود باتجاه القدس، وباتجاه الجوهر الذي به وعبره، تتحقق كل الاهداف الاخرى لكل الشعب العربي والامة العربية.

وحتى لا نخدع انفسنا، علينا ان ندرك ان ادارة كلينتون، ليست اقل تعاطفا مع الكيان الصهيوني، ان لم تكن اكثر من ادارة بوش، خاصة من الناحية العقائدية الاخلاقية، التي تتميز فيها نظرة الحزب الديمقراطي نحو "اسرائيل" عن نظرة الحزب الجمهوري. فاذا كان الحزب الجمهوري يرى فيها حليفا استراتيجيا، يلعب دورا في مواجهةاعداء النظام الرأسمالي، خاصة في مرحلة الحرب الباردة. فان الحزب الديمقراطي يرى فيها قيمة حضارية وثقافية، وواحة للديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط، والتي يجب ان تلتزم امريكا بحمايتها. وهنا علينا على ان لا نبخس انفسنا حقها. فالحرب الباردة انتهت. والاستقرار في المنطقة اصبح مطلبا امريكيا. ونحن فقط، القادرون على زعزعة هذا الاستقرار، ما دامت الشرعية الدولية الى جانبنا، وما دامت قرارات هذه الشرعية لم تطبق، وما دام العدو الصهيوني يستمر في احتلال ارضنا.

نحن بتصعيد نضالنا، وبالتمسك بحقوقنا الثابتة، غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. قادرون على فرض الاستقرار الفلسطيني.. السلام الفلسطيني.. الذي يقوم على اساس العدالة. والتي بدونها لا يمكن لشعبنا ان يسمح بامن او استقرار او سلام، يسود على حساب حقوقه المقدسة.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

لا وقت للنسيان

(١)

أقطع من لحمه بقدر دينك..؟ ولكن لا تسقط منه ولو قطره دم؟ بتلك الحيلة والحدة في التعامل مع الحق.. استطاع القاضي أن ينجي "المدعى عليه" من ادعاء بحق للمدعي وهو ليس بحقه..

وتلك هي معاني النص الخالد لشكسبير في وصفه عن "الشيلوك في روايته الخالدة تاجر البندقية".

ولكن شيلوك الجالس هناك "لا زال" يعيد عناوين المساومة انه يريد رطل اللحم.. ويقيم المرافعات التي تسمح له بقطرات دم ترافق رطل اللحم المقطوع؟

ولذا لا تستطيع عين المراقب للحوارات "المفاوضات" الا أن تتذكر ضرورات حكمة ذلك القاضي النزيه وبراءة الفقير الذي كان عليه في لحظة أن يدفع رطلا من لحمه الحي ثمنا لرائحة اللحم المشوي.

(٢)

ما بديل اللحظة الضاغطة؟ غير الصبر الجميل..

ان لم تمطر هذه الغيمة، فالسماء حبلى، وفي الافق غيم ينبىء بالمطر الوفير..

أحرث وقلب أرضك.. فالمطر وفير.

(٣)

ويقولون.. داخل المدينة والقرية لكم.. وتخرج الدبابة الى كتف المدينة حيث التلال التي ترى..

ويقولون.. لكم أشياء كثيرة.. تهتم بالتعليم والصحة والمجاري.. و.. و..

ولنا فقط الأمن والسيادة الخارجية. (حكاية شيلوك مرة أخرى)

ويقولون.. لكم الأرض ما عدى القدس ومكان المستعمرة و..

همس بعضهم: .. آه.. حينها نخلص من حجر الانتفاضة، وتبقى "المستعمرة" لنا..

ويهمس بعضنا.. ماذا يظل من جذوة الروح الملتهبة..

(٤)

"ان مع العسر يسرا"

لا وقت للنسيان، فخارطة الوطن في الجسد القتيل،

وفي الحزن النبيل

وفي الايادي القادمة،

لا وقت للنسيان، فتحت كريات أربع،

هضاب لعنب الخليل

وتحت "أم الرشراش" وطن ونخيل،

لا وقت للنسيان

لا وقت للنسيان

- الاتصالات والمراسلات -

البريد الخاص - 1080 ص. ب. 18 تونس - الجمهورية التونسية - فاكسميل: 767599